إبرام الحكم النحوي عند سيبويه

مصادره وتفسيراته

أعدت من قبل

رعد مبارك سلمان الإبراهيم

أشرف عليها

الدكتور باسل فيصل الزعبي

قدمت هذه الرسالة إلى كلية الآداب كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستيرفي اللغة العربية وآدابها

كانون ثاني 2021

تفويض

أنا رعد مبارك سلمان الإبراهيم، أفوّض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي ورقيًّا أو إلكترونيًّا للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: رعد مبارك سلمان الإبراهيم.

التوقيع:

التاريخ: 31 /1 / 2021

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب: رعد مبارك سلمان الإبراهيم.

بتاريخ: 2021/1/18.

الموسومة بـ: **" إبرام الحكم النحوي عند سيبويه مصادره وتفسيراته "**.

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد باسل فيصل الزعبي	رئيسًا ومشرفًا	
الأستاذ علي زعل الخمايسة	عضوًا داخليًّا	
الأستاذ حسين ارشيد العظامات	عضوًا خارجيًّا	

الإهداء

إلى والدي ووالدتي الأجلاء..... أطال الله في عمركما.

إلى إخوتي..... سندي، وعضدي، ومشاطري أفراحي، وأحزاني.

إلى زوجي..... رفيقة الكفاح، وأسمى رموز الإخلاص، والوفاء ورفيقة الدرب.

إلى أولادي ..... فلذات كبدي.

أهديكم خلاصة جهدي العلمي.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، أحمده وأستعين به قبل كل شيء، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدي محمد بن عبد لله الأمين، أستغفر الله العظيم سبحانه وتعالى، وأستعينه على صلاح الحال، وحسن المآل، أشكر من كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في استكمال درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير للمربي الفاضل الدكتور باسل فيصل الزعبي الذي أمدني بعلمه، وحسن تعاونه في إنجاز هذه الدراسة.

ثم أزجي الشكر والثناء إلى أساتذتي الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، وتقويمها، وتقييمها.

ويبقى أن أشكر من قدموا لي الرعاية، والخدمة أسرتي الصغيرة رعاكم الله.

وأسأل الله بفضله علمًا نافعًا، ورزقًا طيبًا، والحمد لله رب العالمين.

إقرار السلامة اللغوية

أقر أنا الموقع أدناه بأنَّ الرسالة الموسومة بـ: "**إبرام الحكم النحوي عند سيبويه مصادره و تفسيراته**" والمقدمة من الطالب: رعد مبارك سلمان الإبراهيم، وبعد التدقيق اللغويّ، والنحويّ، والإملائيّ، تم تصحيح بعض الكلمات، والجمل، وأصبحت الآن خالية من الأخطاء. وبناءً على ما ذكر أعلاه أوقع على هذا الإقرار.

الاسم: ابراهيم طايل الحديثات

التوقيع:

"إبرام الحكم النحويّ عند سيبويه: مصادره و تفسيراته"

أعدت من قبل

رعد مبارك سلمان الإبراهيم

أشرف عليها

د. باسل فيصل الزعبي

الملخص

لا يختلف النحاة في أنَّهم اعتمدوا على المسموعِ من الكلامِ الفصيحِ في العربيةِ، كالقرآنِ الكريمِ، والشعرِ، وما هو متداول على ألسنةِ العربِ الفصحاءِ في حياتهمِ اليوميةِ. ولكنهم اختلفوا في طريقةِ فهمهمِ لنصوصِ هذه المصادر، وكيفيةِ إبرامِ كل واحد من النحاةِ القاعدةِ النحويَّةِ، أو إبرامها لدى كل مدرسةٍ من المدارسِ النحويةِ. وعلى ذلك، فإنَّ هذه الدراسة تتمثلُ في كيفيةِ إبرامِ سيبويه القاعدة النحوية، بالاعتمادِ على الأصولِ، وخصائصهِ المنهجيةِ في ذلك. وقد جاءت هذه الدراسة على النحو الذي يبينُ كيفيةَ إبرامِ الحكمِ النحويِّ عند سيبويه مصادرهِ وتفسيراتهِ.

تهدفُ الدراسة إلى الوقوفِ على كيفيةِ تعامل سيبويه مع الأصولِ عند إبرامِ الحكمِ النحويِّ، وهذا يتضمنُ التوصلَ إلى معرفةِ كيفيةِ تعاملهِ مع الشواهدِ القرآنيةِ في القراءاتِ المتواترةِ، وكيفية تعاملهِ مع الشواهدِ في القراءاتِ الشاذةِ، وكيفيةِ تعاملهِ مع

الشواهدِ الشعريّةِ، وكيفيةِ تعاملهِ مع المسموعِ من كلامِ العربِ في الحياةِ اليوميَّةِ، والقياس عند إبرامِ الحكمِ النحويِّ. وهذا يتضمنُ البحثَ التفصيليّ عن أنواعِ القياسِ عند سيبويه، ومنهج سيبويه بين الاستقراءِ والاستنباطِ في إبرامِ الحكمِ.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف المادة المدروسة، ثم تحليلها إلى أدقِّ تفاصيلها تحليلاً يصل بالدارس إلى نتائج مفيدة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- كان سيبويه يبني الحكم النحويّ معتمدًا على توجيهات شيوخه وتفسيراتهم، التي يوضح من خلاله التصور الذي انتهى إليه في بناء الحكم النحويّ.

٢- أسَّسَ سيبويه كتابه على علم دقيق في النقل عن العرب، واستقصاء عن اللغات من كلام العرب، واعتمد على منهج القارئ الذي ينقل فيه واقعية النص المحكية من حيث اللغة.

٣- كان سيبويه يستنبط من خلال القياس بأنواعه الحكم النحويّ، ويطبقه على الحالات المشابهة، ويكون أحيانًا من خلال العلة أو من خلال الشبه، أو الطرد أو النظير، أو الضد.

٤- اعتمد سيبويه في استنباط أحكام النحو على السماع من كلام العرب الفصيح، وبعد استقرائه بجميع أنواعه وصولا إلى الحكم النحوي، وصياغته ليصبح قاعدة تحكم الكلام.

ترجمة الملخص

Sibawayhi's Construction of the Grammatical Rule Sources and Interpretations

Prepared by
Raad Mubarak Salman Al-Ibrahim

Supervisor
Dr. Basil Faisal Al-Zoubi

Abstract

Grammarians do not differ in that they relied on audi eloquent speech in Arabic. Like the Holy Qur'an, poetry, and what is common on the tongues of pure Arabs in their daily lives. But they differed in the way they understood the texts of these sources, and how each of the grammarians concluded the grammatical rule, or did it in each of the grammatical schools. Accordingly, this study is represented in how Sibawayh concluded the grammatical rule, relying on the origins, and his methodological characteristics in that.

This study came in a manner that shows how to conclude the grammatical judgment when Sibawayh has its sources and interpretations.

The study aims to find out how he deals with the fundamentals upon concluding the grammatical judgment, and this includes gaining knowledge of how he deals with the Qur'anic evidence in the frequent readings, how he deals with the evidence in the anomalous readings, how he deals with the poetic evidence from the Arabs heard in his speech Daily life, and measurement at the conclusion of the grammatical judgment. This includes the detailed research on the types of analogy with Sibawayh, and Sebway's approach between induction and deduction in concluding the ruling.

The study adopted the descriptive and analytical approach, which is based on describing the studied material, then analyzing it into its minutest details in order to bring the student to useful results.

The study reached a set of results, the most important of which are:

1- Sibawayh used to build the grammatical judgment, relying on the guidance of his sheikhs and their interpretations, through which he clarifies the perception that he ended up in building the grammatical judgment.

2- Sibawayh established a book on the accurate knowledge of transmission on the Arabs, and an investigation of languages from

the words of the Arabs, and he relied on the reader's approach in which he conveys the reality of the spoken text in terms of language.

3- Sibawayh used to derive grammatical judgment through analogy with all its kinds, and apply it to similar cases, and sometimes through illness, likeness, expulsion, analogy, or contradiction…

4- Sibawayh relied in deducing grammar rulings on hearing from eloquent Arab speeches, and after extrapolating it in all its forms to the grammatical judgment, and formulating it as a rule governing speech.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
التفويض	أ
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	هـ
إقرار السلامة اللغوية	ز
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
فهرس المحتويات	م
المقدمة	١
التمهيد	٧
المبحث الأول: التعريف بسيبويه	٨
المبحث الثاني: وصف كتاب سيبويه	١١
المبحث الثالث: الحكم لغة واصطلاحًا	١٨
الفصل الأول: مصادر سيبويه السماعية في إبرام الحكم النحوي	٢٠
تمهيد	٢٣
المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم	٢٤
الاستدلال بالقراءات	٣٩
المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف	٤٣

المبحث الثالث: الاستشهاد بالشعر العربي	٤٨
المبحث الرابع: الاستشهاد بالمثل	٥٨
الفصل الثاني : القياس وأثره في توجيه إبرام الحكم النحوي	٦٣
المبحث الأول: مفهوم القياس لغة واصطلاحًا	٦٤
المبحث الثاني: أنواع القياس عند سيبويه	٦٧
أقسام القياس النحوي	٦٨
المبحث الثالث: العلة النحوية وأنواعها في كتاب سيبويه	٨٥
الفصل الثالث: منهج سيبويه بين الاستقراء والاستنباط في إبرام الحكم النحوي	١٠١
المبحث الأول: الاستقراء لغة واصطلاحًا	١٠٢
المبحث الثاني: الاستقراء عند سيبويه	١٠٥
المبحث الثالث: الاستنباط لغة واصطلاحًا	١١٣
المبحث الرابع: الاستنباط عند سيبويه	١١٤
الخاتمة	١٢٥
الخلاصة	١٢٥
النتائج	١٢٦
التوصيات	١٢٩
المصادر والمراجع	١٣٠

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي منَّ علي بالعلم والإيمان، والذي هو خالق كل شيء، وهبني، ورزقني، وقوّم حالي، وحسّن خلقي، وأتم عليَّ نعمته، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، نور البشرية، وحامل الأمانة، ومبلّغ الرسالة، وهادي الأمّة، وشفيعها عند ملك الملوك في يوم محتوم يأمر به بالعدل، ويحق به الحق.

فقد استهوتني اللغة العربية، وواضع أحكامها بما شهد من أهلها، وأخذ منهم جوهرها حتى وصلت إلينا بلؤلؤ الكلمة، وبريق جوهر نظم التركيب، والدلالة، مما زيَّن طريقها، وخدم بها القرآن، ودلَّ عليها الشعر، وافتخر بها أهلها.

يُعدُّ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إمام النحو والنحاة في العصور كلها، ويعد كتابه أقدم كتاب في النحو وصل إلينا، ولا نعرف على وجه اليقين إن كان كتاب في النحو قد كتب قبل سيبويه. "لقد رُوي أنَّ عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) كان له كتابان في النحو: هما الجامع والإكمال، ولم يصلا إلينا، وإذا صحت الرواية بوجود هذين الكتابين لعيسى بن عمر، فيحتمل أن سيبويه قد أفاد منهما "[١].

[١] - الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧ هـ)، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، دار سعد الدين، ط ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٢٢٨.

لكتاب سيبويه مزايا متعددة، فهو كتاب شامل لمسائل النحو، والصرف، والأصوات، وفيه من مسائل اللغة، وفقهها، ولهجاتها، ما فيه، وهذا دليل قوي على النظرة التكاملية التي كان سيبويه يدرس بها اللغة، فهو يدرسها دراسة تكاملية، لا ينفصل بعضها عن بعض، فكل فرع منها يرفد الفروع الأخرى، وما صار العلماء إلى فصل هذه العلوم بعضها عن بعض إلا لغايات تعليمية، وإلا فإنَّ اللغة تؤخذ كلًا متكامل الأجزاء.

وللكتاب قيمة تاريخية كبيرة، فهو مصدر من المصادر الأساسية في التأريخ للنحو العربي؛ فقد درج على ذكر بعض آراء شيوخه، والعلماء الذين سبقوه، ولم ترد آراؤهم هذه في مصادر أخرى؛ ولذلك يعد كتاب سيبويه مرجعًا أساسيًّا لها، ومن هؤلاء: عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت: ١٤٩ هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد (ت: ١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (ت: ١٨٢هـ)، وغيرهم.

ويرفع من أهمية ذكره لبعض آراء الخليل، ويونس بن حبيب مثلًا، أنه كان يذكر هذه الآراء؛ لأنها إجابات لأسئلة سألها سيبويه لأحدهما، مما يعني أن بعض هذه الإجابات قد تكون فريدة لم ترد إلا في موقف الإجابة عن السؤال، فيكون ما فعله سيبويه مع الخليل، أو يونس استنطاقاً لرأي كل واحد منهما فيما يقال في بعض أقوال

يونس بن حبيب؛ فمما رواه عن يونس قوله: " وزعم يونس أنَّه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك، فيرفع "[1].

وقد سجَّل سيبويه ما رواه يونس عن سماعه لرؤبة في موقف من المواقف، فكانت روايته له شاهدًا من الشواهد التي استدلَّ بها على قاعدة نحوية، وهذا في الكتاب كثير، ممَّا يعني أن الكتاب كنز لمسموعات سيبويه من آراء شيوخه، ومروياتهم لما سمعوه عن العرب، وما سمعه هو نفسه من العرب الفصحاء.

ومن المعلوم أنَّ سيبويه قد بنى تصوراته على أصول أخذ منها مبادئه، وأفكاره، ومن ذلك: القرآن الكريم، وما تواصل به العرب من قول أو شعر، والنحاة كلهم قد اعتمدوا ما اعتمده سيبويه.

والدراسة الحالية تقوم فكرتها على كيفية إبرام سيبويه الحكم النحوي، وكيفية القياس عليه عنده، ومنهج سيبويه في التحليل والتأويل اللذَين يصدر عنهما توجيهه للمسألة، وكيفية استنباط الحكم منها.

وكان لسيبويه طريقة خاصة في ذلك كله، وأضيف إليه أن ما كان يسميه سيبويه أبوابًا هو في حقيقته وصف موطِّئ لإبرام القاعدة النحوية، كقوله: " هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل "[2].

---

[1]- سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٥١.
[2]- **المرجع السابق نفسه**.

لا يختلف النحاة في اعتمادهم على المسموع من الكلام الفصيح في العربية، كالقرآن الكريم، والشعر، وما هو متداول على ألسنة العرب الفصحاء في حياتهم اليومية، ولكنهم اختلفوا في طريقة فهمهم لنصوص هذه المصادر، وكيفية إبرام كل واحد من النحاة القاعدة النحوية، أو إبرامها لدى كل مدرسة من المدارس النحوية.

ومما سبق، إن مشكلة الدراسة تتمثل في كيفية إبرام سيبويه القاعدة النحوية، بالاعتماد على الأصول التي ذكرتها، وخصائصه المنهجية في ذلك، وقد صغت المشكلة على النحو الذي يظهر في عنوان الدراسة وهو: " إبرام الحكم النحوي عند سيبويه: مصادره وتفسيراته.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية تعامل سيبويه مع الأصول عند إبرام الحكم النحوي، وهذا يتضمن التوصل إلى معرفة كيفية تعامله مع الشواهد القرآنية في القراءات المتواترة، وكيفية تعامله مع الشواهد في القراءات الشاذة، وكيفية تعامله مع الشواهد الشعرية، ومن ثم كيفية تعامله مع المسموع من كلام العرب في الحياة اليومية، والقياس عند إبرام الحكم النحوي. وهذا يتضمن البحث التفصيلي عن أنواع القياس عند سيبويه، ثم منهج سيبويه بين الاستقراء والاستنباط في إبرام الحكم النحوي.

وتقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يفترض أن سيبويه كان يبني الحكم النحوي على أصول معينة يستقيها من مصادره.

الفرضية الثانية: يفترض أن سيبويه كان يبني الحكم النحويّ على توجيهات، وتفسيرات معينة يوضح بها التصور الذي انتهى إليه في بناء الحكم النحوي.

الفرضية الثالثة: يفترض أن منهج سيبويه يلجأ إلى الاستقراء، والاستنباط في بناء القاعدة النحوية وإبرامها.

وتأتي أهمية الدراسة من كونها تبحث في موضوع يعد من أهم موضوعات النحو العربي، وهو كيفية إبرام الحكم النحوي عند سيبويه، وأنه كان قبل أن ينتهي إلى الحكم، أو بعده يعمل على تفسيره، وتوجيهه حتى يكون حكماً مسوغاً.

والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج وصفيّ تحليليّ، يقوم على وصف المادة المدروسة، ثم تحليلها إلى أدق تفاصيلها تحليلاً يصل بالدارس إلى نتائج مفيدة، ويسير وفق خطوات البحث العلمي.

وقد قسمت الدراسة إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، فالتمهيد تناول التعريف بسيبويه، ووصف كتابه، وتعريف الحكم لغة واصطلاحًا، فالفصل الأول: مصادر سيبويه في إبرام الحكم النحوي، ويدرس هذا الفصل كيفية إبرام القاعدة النحوية عند سيبويه بالاعتماد على المصادر السماعية وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب الفصحاء في حياتهم اليومية، والفصل الثاني: القياس وأثره في توجيه إبرام القاعدة النحوية، إذ يدرس هذا الفصل أنواع القياس عند سيبويه، وكيف كان يستخدم كل نوع من هذه الأنواع في استنباط القاعدة النحوية وإبرامها؟ والفصل

الثالث: منهج سيبويه بين الاستقراء، والاستنباط في إبرام الحكم النحوي، والخاتمة التي تشمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات.

التمهيد

المبحث الأول: التعريف بسيبويه.

المبحث الثاني: وصف كتاب سيبويه.

المبحث الثالث: الحكم لغَةً واصطلاحاً.

المبحث الأول: التعريف بسيبويه

أولاً: اسمه وكنيته: هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، الملقب سيبويه، ويكنَّى أبا بشر، وأبا الحسن. أصله فارسيّ، ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح"[١] .

ثانيًا: مولده ونشأته:

ولد سيبويه في سنة ثمانية وأربعين ومائة في إحدى قرى شيراز تسمى البيضاء، وقدم البصرة، وهو لا يزال غلامًا ناشئًا، ونشأ فيها، وهي من حواضر المدن الإسلامية، فقد اعتاد الناس على الهجرة إلى المدن، ومنها بغداد، والبصرة، والكوفة، والتحق بحلقات الفقهاء، والمحدثين. فلزم الخليل ففاقه"[٢].

ويذكر أنَّ العلماء المؤرخين لم يستطيعوا معرفة مولد سيبويه، وإنما حسبوا له ذلك منذ نشأته حيث قال العيشي:" كنا نجلس مع سيبويه في المسجد، وكان شابًّا

---

[١]- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (ت: ٤٦٣ هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٢ م، ج ١٤، ص ٩٩. ويُنظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (٦٤٦ هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، بيروت، المكتبة العنصرية، ط ٢، ١٤٢٤٢، ص ٣٤٦. ويُنظر: البرمكي، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، (٦٨١ هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٠٠، ج ٣، ص ٣٦٤. ويُنظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، (ت ١٣٩٦ هـ)، **الأعلام**، ط ١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م، ج ٥، ص ٨١.

[٢]- الزركلي، **الأعلام**، ج ٥، ص ٨١.

جميلاً، نظيفًا، قد تعلق من علم بسبب، وضرب بسهم في كل أدب مع حداثة سنه، وقيل: عاش اثنتين وثلاثين سنة، وقيل: نحو الأربعين "[١].

ثالثًا: حياته العلمية، وشيوخه:

كرَّس سيبويه معظم وقته في سبيل العلم، ونبغ فيه، وشهر به، وهو علم النحو، وكتابه خير شاهد على هذا العلم. وتذكر الروايات أن الدافع لإقبال سيبويه على الدراسات اللغوية ما رواه نصر بن علي: "كان سيبويه يستملي من حماد بن سلمة يوما: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): " ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه، ليس أبا الدرداء". فقال سيبويه: (ليس أبو الدرداء) ، فقال: لحنت يا سيبويه، فقال سيبويه لا جرم! لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبدا، فطلب النحو، ولم يزل يلازم الخليل [٢].

نشأ سيبويه في البصرة، وأخذ علم النحو من علمائها، وصحب الفقهاء، وأهل الحديث، ومنهم حماد بن سلمة، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، والأخفش الأكبر[٣]. ومن شيوخه: أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري الذي كان عالمًا بالنحو واللغة، وكان ثقة من أهل البصرة، وكان سيبويه إذا قال: "سمعت الثقة" يريد أبا زيد الأنصاري [٤]. وقد تتلمذ سيبويه على الكوفيين، ومنهم الرؤاسي، وهو

---

[١] – الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: ٧٨٤ هـ)، **سير أعلام النبلاء**، ط٣، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ م ج ٨، ص ٣٥٢.

[٢] – الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري،(٥٧٧ هـ) ،**نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، ط ٣ ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ،الزرقاء ، مكتبة المنار ،١٩٨٥ م ، ج ١، ص ٥٤.، ج ٨ ، ص ٣٥٢.

[٣] – الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ج ١، ص ٤٧.

[٤] – سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٠١.

محمد بن الحسن بن أبي سارة، وكل ما في كتاب سيبويه " وقال الكوفي كذا" فإنما يعني الرؤاسي [١].

ويذكر أن عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل؛ فكلما قال سيبويه: سألته، أو قال: "قال" من غير أن يذكر قائله؛ فهو الخليل بن أحمد، وهو أول من استخرج علم العروض، وضبط اللغة، وأملى كتاب العين على الليث بن المظفر، وكان أول من حصر أشعار العرب [٢].

رابعًا: وفاته

اختلفت الروايات باختلاف قائليها عن وفاته رحمه الله، إلا أن المؤرخين من النحاة والعلماء قد أشار كل منهم إلى تاريخ وفاته. ذكر المرزباني عن عبد الباقي بن نافع:" مات سيبويه النحوي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، وقال: هذا غلط قبيح؛ لأن سيبويه بقي هنا مدة طويلة، وقال: حدثنا ابن دريد قال: مات سيبويه بشيراز وقبره بها "[٣].

وقيل: خرج سيبويه إلى بلاد فارس فتوفي بشيراز، وقيل بساوة، وأنه توفي سنة تسع وسبعين ومائة، وقيل ثمانين ومائة، وهو أصح الأقوال، وأشهرها، وأبعد من قال: مات سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل غير ذلك، وقيل: إن مدة عمره كانت اثنتين

---

[١] - الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله،(ت: ٦٢٦ هـ)، **معجم الأدباء**، ط ١، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م، ج ٦، ص، ٢٤٨٦.
[٢] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١ ص ٤٥.
[٣] - الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج ١٢، ص ١٩٤.

وثلاثين سنة، وقيل: عاش أزيد من أربعين سنة، فالله أعلم "[١]. وذكر الزركلي أنه مات ببغداد، وقيل بمكة "[٢]. إلا أن أرجح الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠ هـ.

المبحث الثاني: وصف كتاب سيبويه:

جاء كتاب سيبويه في أربعة أجزاء، بدأه سيبويه بباب علم الكلم من العربية، واختتمه بباب في الجر، واشتمل الكتاب على أربعمائة وستين شاهداً من الآيات القرآنية، ووضع فهرسًا لكل شاهد، ورقمها وورودها في القرآن الكريم، وألف وخمسين بيتاً من الشعر، ومن أقوال العرب، والأمثال.

لقد جهل تاريخ تأليف الكتاب، فالمؤرخون من بعده ذكروا أن الكتاب لم يظهر في حياة سيبويه، ولكنه ظهر بعد وفاته، والذي نقله عنه، ورواه للجمهور تلميذه الأخفش، "والطريق إلى كتاب سيبويه، الأخفش؛ وذلك أن كتاب سيبويه لا نعلم أحدا قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه، ولكنه لما مات سيبويه قرئ الكتاب على أبي الحسن الأخفش"، وكان ممن قرأه عليه أبو عمرو الجرمي، وأبو عثمان المازني "[٣].

إن تصنيف الكتاب يتمثل بالتبويب، فيضع الحكم، ويضع المعالم له، ثم يعرض الأحكام جملة أو آحادا، ويؤول الألفاظ، ويحلل التراكيب، ويقدر المحذوف، ويستقرئ المعنى المراد، ومن خلال ذلك يوازن بالقياس، ويتبع اللغة، ويلتمس العلل، ويروي

---

[١] - الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ج ٤، ص ٦٣٦. ويُنظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ٨، ص ٣٥٢.

[٢] - الزركلي، **الأعلام**، ج ٥، ص ٨٢.

[٣] - القفطي، **أنباه الرواة على أنباه النحاة**، ج ٢، ص ٣٩.

القراءات، وأقوال العلماء؛ لبيان الرأي، واستنباط الحكم، فيكثر من النصوص والأدلة على إبرام حكمه النحوي. واللغة عنده وحدة متماسكة، يفسر بعضها بعضاً، ويقاس بعضها على بعض، ويتكئ في التبويب للحكم على فكرة العامل. والدراسة الحالية اعتمدت على نسخة محققة لعبد السلام هارون ١٩٩١م.

- **منهج ترتيب الكتاب، وعرضه للمعلومات:**

إن الكتاب خالٍ من مقدمة يضعها المؤلف في رأس كتابه؛ ليقدم بها الكتاب للجمهور، ويذكر فيها غرضه وخطته، وخالٍ من خاتمة تنبئ بانتهاء المؤلف من فكرته، بل إنَّ المؤلف لم يضع لكتابه اسماً يميزه كما هو المألوف، مما يدل على أن سيبويه قد مات من غير أن يضع الكتاب في ثوبه النهائي.

إنَّ كتاب سيبويه غرضه جمع الأحكام النحوية، و يحسن أن نشير إلى أن كتاب سيبويه لا يقتصر على ذكر أحكام النحو فحسب، بل شمل قواعد الصرف أيضا، ففيه أبواب لأوزان الكلمة، وأنواع الاشتقاق المختلفة، والتثنية، والجمع، والإعلال، والإبدال، والتصغير، والنسب، وغير ذلك من أبواب التصريف.

والكتاب مقسم إلى أبواب تبلغ ستمائة، كل باب له حكم معين، إذ يتحدث عن أقسام الكلمة، فيقول: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[١].

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٢.

وترتيب أبواب الكتاب يخالف ما عهدناه من الترتيب فيما نتداوله من الكتب التي بين أيدينا، فلا يأتي بالمرفوعات كلها على حدة، ثم المنصوبات، والمجرورات مثلاً، بل بعضها ممزوج ببعض، كما رأينا ذلك، وأنا أسرد أبواب الكتاب، فينتقل من الفاعل إلى المفعول، ثم بعد أبواب كثيرة يذكر المبتدأ، والخبر، وهكذا.

يذكر سيبويه الباب العام، ثم يعقد لكل مسألة من مسائله تقريباً باباً خاصّاً يعالجها، فهو يعنون مثلا للتصغير، ويذكر صيغه المختلفة، ثم يعقد أبواباً للمسائل الجزئية فيه، فتجد باباً لتصغير ما يكون على خمسة أحرف، وآخر لتصغير المضاعف، وبابا لتصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث، وأبواباً أخرى لفروع التصغير المختلفة، ويذكر مسائل في أبواب يضعها تحت عنوانا آخر، فمثلا هو يعد في أبواب الفاعل باباً للفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، وباباً آخر للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وباباً ثالثاً للفعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، بينما نحن الآن نضع ذلك تحت عنوان الفعل المتعدي واللازم [1].

لا يذكر دائمًا مسائل الباب الواحد بصورة متصلة متتابعة، بل يذكر بعضها في موضع، وبعضها الآخر في موضع ثانٍ، بعد أن يفصل بينهما في كثير من الأحيان بأبواب أخرى، وتذكر هذه المسائل لمناسبات تستدعيها.

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٣٢.

نجد سيبويه يضع لأبواب الكتاب عناوين، وغالبا ما تكون طويلة، فمثلا وضع لإن وأخواتها هذا العنوان: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، ولا تصرف تصرُّف الأفعال، كما أن عشرين لا تصرف تصرُّف الأسماء التي أخذت من الفعل، وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال، وشبهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهمًا لأنه ليس من نعتها، ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه، ولكنه واحد بين به العدد، فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً؛ لأن زيداً ليس من صفة الضارب، ولا محمولاً على ما حمل عليه الضارب، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال"، وبعد ذلك كله يقول: وهي إن ولكن وليت ولعل وكأن "[1].

ويضع عنوانا لباب كان وأخواتها قوله: " الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[2].

وكان يذكر القاعدة وأمثلتها، ويمزج ذلك بالتعليلات المنطقية، وبيان وجه القياس فيما يذكره من القواعد، وعرض الآراء المختلفة في الموضوع الواحد.

---

[1]- سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٣١.
[2]- **المرجع السابق**، ج ١، ص ٤٥.

ويفرض سيبويه في كتابه فروضاً يضع لها أحكاماً، فيقول: " ولو جاء في الكلام شيء نحو أكلل، وأيقق، فسميت به رجلاً صرفته؛ لأنه لو كان أفعل لم يكن الحرف الأول إلا ساكنا مدغما"[1].

لم تكن الأبواب قد تميز بعضها من بعض التميز الكافي، ويدلنا على ذلك باب التمييز وباب التعجب، مما لم تتحدد معالمه التحد د الواضح في كتاب سيبويه.

ومن محاسن كتاب سيبويه أنه صار على أساس، ومنهجية واضحة في إبرام الحكم النحوي، فهو لم يأخذ الضعيف، ولم يستند على المقطوع عن السند، وإنما استدار الأمر، واحتكم الطريقة، ونظم المنهاج على أسس واضحة في الاستدلال على إبرام الحكم النحوي، فقد استشهد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، وغيره من الشعر، والحكم، والأمثال.

وقد انتبه سيبويه إلى نفاد الحكم بكل دقة ويسر، وطرحه على المتلقي في إيصال الحكم النحوي، وتبريره بدقة وإحكام، فطريقة نحو القرآن ليس إلا هو بالخطاب الفصيح البليغ، والحديث هو المصدر الثاني في البلاغة والفصاحة، وأسند إلى كلام العرب في درجة إسناده الحكم، وتقوية إيجازه ورده إلى أهله، فجاء كتابه على نظم واحد مجتمعة اللغة فيه وحدة واحدة.

---

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ١٥٩.

ولكتاب سيبويه أهمية، ومكانة عند النحويين، ولا سيما عند الفقهاء وعلماء العقيدة، إلا أن أهل الفقه يأخذون، ويذكرون دائماً شيئاً يتعلق باللغة، فيعودون إلى كتاب سيبويه لفهم النصوص فهماً عميقاً، وكان المازني يقول:" من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه، فليستحي "[١].

وقال الزمخشري في هذا الكتاب:

ألا صَلَّى الإله صلاةَ صِدْقٍ على عمرو بن عثمان بن قَنْبَر

فإنَّ كتابه لم يُغْنِ عنه بنو قَلَم ولا أبناء مِنْبَر "[٢].

"وكان محمد بن المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له:هل ركبت البحر؟ تعظيماً له، واستعظاماً لما فيه"[٣]، " وذكره الجاحظ يومًا فقال: لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال، وقال الجاحظ: أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه "[٤].

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية "أنَّ كتاب سيبويه مما لا يقدر على مثله عامة الخلق، وليس بمعجز لغيرهم "[٥].

---

[١] - القفطي، **أنباه الرواة على أنباه النحاة**، ج ٢، ص ٣٤٨.

[٢] - الفيروزآبادي، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، ج ١، ص ٢٢٤.

[٣] - السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ) ، **أخبار النحويين البصريين** ، ط ١ ، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ،المدرسين بالأزهر الشريف ، الناشر مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦م ، ج ١، ص ٤٠.

[٤] - البرمكي، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ج ٣، ص ٤٦٣.

[٥] - ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت: ٧٢٨ هـ)، **النبوات**، ط ١، تحقيق: عبد العزيز بن صالح، الرياض، أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٠ م، ج ٧، ص ١٦.

و"كان سيبويه لشهرته وفضله علماً عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، ولا يشك أنه كتاب سيبويه"[1].

ومما سبق، نلاحظ التميُّز والتفرُّد في مكانة كتاب سيبويه، فالدراسات والشروحات التي تناولت الكتاب أكثر من أن تُعد، أو تُحصى، وزيادة على ذلك أن الكتاب مصدر في علوم اللغة، لقد أكثر العلماء من مدح الكتاب وصاحبه، وما ذلك إلا دليل على قوة ما يحتويه، ويضاف إلى ماسبق أن التأليف بهذه الصورة قبل مئات السنين يؤكد المنهجية البارعة، وما جاء من انتقاد في التركيب ربما أسبابه ظروف ذاك الزمان من عدم توفر أدوات الكتابة.

[1] - القفطي، **أنباه الرواة على أنباه النحاة**، ج ٢، ص ٣٥١.

المبحث الثالث: الحكم لغةً واصطلاحاً.

أولا: الحكم لغةً:

الجذر اللغوي للحكم: حكم، والحاء، والكاف، والميم، أصل واحد، فنقول: حكم، يحكم، إحكاما، فهو محكم. وقد وردت مجموعة من المعاني في معنى حكم، وهي على النحو الآتي:

١-المنع: سميت حكمة الدابة؛ لأنها تمنعها، والحكمة تمنع من الجهل.

٢-العلم والفقه: قال تعالى: {وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحُكۡمَ صَبِيّٗا} [مريم: ١٢]، فمعنى الحكم في الآية: آتينا عيسى عليه السلام العلم، والفقه، وهو صبي.

٣-الإتقان والوثوق: يقال: استحكم الأمر، واحتكم وثق وأتقن. قال تعالى:" {كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ} [هود:١].

٤-الرجوع: يقال حَكَمَ فلانٌ عن الأمرِ بمعنى رجع.

٥- الحَكَم: اسم من أسماء الله الحسنى، ويقال لمن يفصل بين المتنازعين من الناس[١].

---

[١] - الرازي، أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة** (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩ م، ج ٢، ص ٩١، ٩٢، ويُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت: ٧١١ هـ)، **لسان العرب**، ط ٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ، ج ١٢، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ويُنظر: مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، القاهرة، دار الدعوة، ج ١، ص ١٩٠.

ثانيا: الحكم اصطلاحاً

أورد العلماء تعريفات عدة لمصطلح الحكم، وهي على النحو الآتي:

عرَّف الكفويّ الحكم بأنه: " الحكم العادي القولي: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، ونحو ذلك من الأحكام النحوية واللغوية "[١].

وجاء التعريف أيضا عند عزيزة فوال له، حيث قالت: " ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفاً ونحواً وإعراباً مثل قُتِل اللص، اللص: نائب فاعل مرفوع، حملاً على الأصل الذي هو الفاعل، ونائب الفاعل فرع، والفاعل هو الأصل، أو هو: ما تنص عليه قاعدة ما، كأن تقول: المبتدأ اسم مرفوع يقع في أول الجملة غالباً، مجرد من العوامل اللفظية، ومحكوم عليه بأمر، أو هو الأسناد "[٢].

ونستدل من التعريفات السابقة للحكم النحويّ أنه: علم يبحث فيه عن حد النحو، والأدلة الإجمالية، وأحوال أواخر الكلم العربية إعرابًا وبناءً، ولابد أن يأتي الحكم النحوي للغة من أصول تحكمه، وضوابط حتى يكون الاستدلال، والاحتجاج على أحكام مبرمة أتت بسليقة الكلمة، وما يستدل بها إلى معنى، وجرت سليقة العرب في جري اللغة على ألسنتهم دون تكلف، هو بذاته أعطى مدلول واضح للغة قبل اختلاط العجم بهم، فقعدت اللغة من أهلها، ووضعوا لها حدًّا وضابطًا.

---

[١] - الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت: ١٠٩٤ هـ)، **الكليات**، ط ١، ت عدنان درويش، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٥، ج ٢، ص ٢٢٠.

[٢] - فوال، عزيزة فوال بابتي، **المعجم المفصل في النحو العربي**، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ج ١، ص ٤٩٧.

إن استعمال الكلمة بالرفع، أو النصب، أو الجزم، أو الجر، واستخدام الحركة من ضمة، وكسرة، وفتحة، وسكون ما هو إلا ثوابت سير اللغة على طريق لا يمكن أن يغير من شأن قوتها حتى لو اختلط بها اللسان الأعجمي.

" فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل: الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع "[١].

لابد أنَّ النحاة وضعوا جُلَّ اهتمامهم؛ لإظهار ماهية اللغة، واحتكامها لضوابط دقيقة ثابتة في نسقها لا تقبل الاعوجاج على نسق مفرداتها، فحد النحو فيها والضوابط، وأحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، هو الركيزة الأساس في اعتماد نهج سير الأحكام، وإبرامها، واستظهار القوانين اللغوية التي تعتمد عليها اللغة.

قدم النحاة تعريفات للحكم النحويّ، ومنهم من أعطاه المعنى الوجيز في دراسته، وما يجري على النوع من أحكام الأصل صرفاً ونحواً، ومثَّل على ذلك من شواهد الكتاب، إلا أنهم استنبطوا من مجاري كلام العرب أحكاماً، وقوانين يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، وقيدوه بضوابط اللغة لإبرام أحكامها.

الدراسة جاءت على كيفية إبرام سيبويه للحكم النحوي من خلال منهجه في الاستدلال، واستظهار الأحكام، والتدليل عليها من خلال القرآن الكريم، والحديث

---

[١] - ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(ت: ٨٠٨ هـ)، **مقدمة ابن خلدون**، ط ١، تحقيق: علي عبد الواحد، لجنة البيان العربي، ١٩٦٢، ج ٤، ص ١٢٥٦.

الشريف، وكلام العرب، فاستنباط، واستقراء الأحكام جاء تبعًا ووفقًا لما تنضبط به ألسنة العرب باللغة بشكل عفوي على السليقة ليس فيه تكلف، ولا صنعة، فالحكم هنا يثبت بتقرير، وخلاصة نظم الكلم بضوابط متأصلة ومبرمة تظهر بتفنن إدراج المعنى المطلوب، والهدف المنشود في أروقة الكلمة بناءً، ونحواً، وصرفاً، إلا أنهم قيدوا الضوابط للغة، وإبرام أحكامها، واصطلحوا عليها في كتاب يسمى علم النحو.

الفصل الأول

مصادر سيبويه السماعية في إبرام الحكم النحوي

المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث الشريف.

المبحث الثالث: الاستشهاد بالشعر العربي.

المبحث الرابع: الاستشهاد بكلام العرب الفصحاء في حياتهم اليومية.

- **التمهيد**

يدرس هذا الفصل كيفية إبرام الحكم النحوي عند سيبويه بالاعتماد على المصادر السماعية وهي: القران الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب الفصحاء في حياتهم اليومية.

لا يختلف النحاة في أنهم اعتمدوا على المسموع من كلام العرب الفصيح في العربية كالقران الكريم، والشعر، وما هو متداول على ألسنة العرب الفصحاء في حياتهم اليومية، ولكنهم اختلفوا في طريقة فهمهم لنصوص هذه المصادر، وكيفية إبرام كل واحد من النحاة الحكم النحوي، أو إبرامه لدى مدرسة من المدارس النحوية، إلا أن سيبويه أبرم الحكم النحوي على المصدر في الاستدلال النحوي على السماع، وقد بدأ به، ولم يبدأ بالقياس؛ لأنَّه لا يتضح الأصل من الفرع إلا بعد جمع اللغة، وتصنيفها تصنيفاً دقيقاً، وقد اعتمد سيبويه على السماع حتى يجمع المادة اللغوية، ثم يحللها، ويصنفها حتى يصل إلى الاستنباط.

المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم

إن القرآن الكريم: "كلام الله تعالى، المعجز، المنزل على رسول الله خاتم الأنبياء والرسل سيدنا محمد بن عبدالله _ صلى الله عليه وسلم _ بوساطة جبريل الأمين عليه السلام المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس "[١].

يقول السيوطي (ت: ٩١١ هـ) عن الاستشهاد:" أما القرآن، فكل ما ورد أنه قرئ جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً، أم شاذًّا، وقد طبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجر القياس عليه "[٢]. أما البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، فيقول في خزانة الأدب:" فكلامه عز اسمه أفصح كلام، وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه "[٣].

إن سيبويه بنى منهجه في الكتاب على الأخذ بالأكثر شيوعاً من كلام العرب، والقياس عليه، يقول: " ولو قالت العرب اضرب أي أفضل لقلته، ولم يكن بد من منابعهم. ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس كما أنك لا تقيس على

---

[١] - إسماعيل، شعبان محمد، **القراءات وأحكامها و مصادرها**، ط ٣، ١٤١٤، ص ١٢.

[٢] - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: ٩١١ هـ)، **الاقتراح في أصول النحو**، ط ٢، تحقيق: عبد الحكيم عطية و علاء الدين عطية، دمشق، دار البيروني، ٢٠٠٦ م، ج ١، ص ١٤، ١٥.

[٣] - البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣ هـ ٩)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ط ٤، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج ٤، ص ٩.

أمس أمسك، ولا على أتقول أيقول، ولا سائر أمثلة القول، ولا على الآن آنك. وأشباه هذا كثير"[١].

أخذ سيبويه القرآن الكريم الدليل الأول في الاستشهاد؛ ليبين وجهاً من العربية، ويرى أن اللغات المحكية عن العرب، ولاسيما القراءات المفردة، فإنه لا يخطئها، ويرى أنها فصيحة، وإن كان قليلاً من يتكلم بها فهو يقول:"وأعلم أنه ليس كل من أمال الألفات، وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب بعض ما يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر، فإذا رأيت عربيًّا كذلك فلا ترينه خلط في لغته، ولكن هذا من أمرهم "[٢].

وسبب استشهاد سيبويه في اتخاذ القرآن شاهداً على إبرام الحكم النحوي أنه أبلغ الكلام يمثل اللغة العربية الأصيلة الذي نزل على العرب يخاطبهم بفصاحتهم، و بلاغتهم، وقد رجح سيبويه القراءتين، ورتب ذلك إلى درجات حسب القوة، ومنها ما هو أجود، أو أحسن، و أقوى كما في قوله:{وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ} [فصلت: ١٧]، وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء "[٣].

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٤٠٢.
[٢] - **المرجع السابق**، ج ٤، ص ١٢٥.
[٣] - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٨١.

إن سيبويه عند استشهاده بالقرآن، فإنه ذكر نصوصاً من الآيات يحتج بها لحكم نحوي، وأخرى يحتج بها؛ لأنها خارجة عن الحكم، أو القاعدة النحوية، فبحث لها عن تخريج، إما بالاجتهاد، أو بسؤال أحد شيوخه.

ومثال على ذلك:

١)الاستدلال على ضمير الشأن في كاد، قال تعالى:"{كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ} [التوبة: ١١٧]، جاز هذا التفسير؛ لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ، كما قلت: ما كان الطيب إلا المسك على إعمال ما كان الأمر الطيب إلا المسك، فجاز هذا إذ كان معناه ما الطيب إلا المسك "(١).

إن الموضوع هنا هو إضمار ضمير الشأن في كاد، وهو جائز في ليس، وكان كالإضمار في إنَّ، والشاهد على ذلك الآية الكريمة {كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ} ووجه الاستشهاد ضمير الشأن في كان، وكاد " فيها أربعة أوجه أحدها أن يكون فيها ضمير شأن، والجملة بعدها مفسرة، والثاني أن تكون (تزيغ) حالاً مغنية عن الخبر، والثالث أن تكون (تزيغ) في نية التأخير، والرابع أن يكون (كاد) ضميرا القبيل أي: كاد القبيل، وأضمر؛ ليقوم ما يدل عليه، وهذا قول أبي الحسن"[٢].

٢)باب التنازع للاستدلال على جواز الاكتفاء بذكر أحد مفعولي الفعلين.

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٧١.

[٢] - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦ هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥، ج ١، ص ١٩٤.

"ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله:{وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ} [الأحزاب: ٣٥]، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه "[١].

فالموضوع الاكتفاء بذكر مفعول أحد الفعلين استغناء؛ لعلم المخاطب، فموطن الشاهد في قوله تعالى:{وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ} حيث ذكر المفعول{ فُرُوجَهُمۡ} ولم يذكره في قوله تعالى:{ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ}على تقدير {والحافظات فروجهن} وكذلك والذاكرين".(٢)

٣) باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قدم، أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم" ومثل ذلك قوله جل ثناؤه:{ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ} [فصلت: ١٧]. وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معمل في المضمر، وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن، لأنك لم تشغله بشيء، وإن شئت قلت: زيدا ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيدا ضربته، إلا أنهم، لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر "[٣].

في قوله تعالى:{ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ}، فقد بنى الفعل على الاسم؛ لأنك أعملت الفعل في الضمير وأشغلته به، وهذا حسن، فقد لزم الفعل الضمير الذي أسند إليه، والدال على الاسم الذي تقدم للعناية والتنبيه.

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٧٤.

[٢] - الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت: ٧٥٦ هـ)، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ج ٩، ص ١٢٤.

٣ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٨١.

٤)الاستدلال على إدخال ألف الاستفهام، كقوله عز وجل: {أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ } [فصلت: ٤٠]. وتركهم الألف في (من، ومتى، وهل، إذا أمنوا الالتباس)"[١].

فموضوع الشاهد هنا: إدخال ألف الاستفهام على من، إذا تمت بصلتها، والشاهد في ذلك ما ذكر في الآية الكريمة (أفمن، وأم) (فإن وجه الشبه في ذلك الاستغناء عن الألف إذا كان هذا لا يقع إلا في الاستفهام)، " أنه قال: آ الذي يلقي في النار خير أم الذي يأتي آمنا [٢].

٥) استعمال الفعل في الاسم الذي يبدل مكانه اسم آخر، ويعمل فيه كما في الأول، ويكون ذلك في الأول، ويكون ذلك في البدل، والتوكيد، ولغاية التوكيد، مثل: رأيت قومك أكثرهم ، ورأيت بني زيد ثلثيهم، وهذا يجيء بوجه آخر وهو: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي بني زيد، واستشهد لذلك بقوله تعالى{فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } [الحجر: ٣٠]، وقوله تعالى: { يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ} [البقرة: ٢١٧]"(٣).

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٩٩-١٠٠.

[٢] - السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٨م، ج ١، ص ٤١٠.

[٣] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٥٠-١٥١.

فموطن الشاهد في الآية الأولى قوله تعالى:{ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ}، ثم أكد بقوله تعالى:{ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ}، وفي الآية الثانية كان موطن الشاهد قوله تعالى: { ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ}، ثم توجه إلى بدل الاشتمال في قوله تعالى:{ قِتَالٍ فِيهِ} تأكيداً [١].

وقد مضى سيبويه في التمثيل للأحكام النحوية بآيات القرآن الكريم، ونذكر ما استدل به سيبويه بلفظ (تصديق ذلك في قوله عز وجل):

١- الاستدلال على جملة القول المحكية بلفظها.

ذكر سيبويه أن جملة القول المحكية بلفظها، ولم يكن للقول عمل فيها، تبقى همزتها مكسورة؛ لأنها مبتدأ، ولأنها كلام، وأشار إلى تصديق ذلك بقوله تعالى: {وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ} [آل عمران: ٤٢] [٢].

فموطن الشاهد قوله تعالى: { إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ}، فلفظ القول لم يعمل بها وهي كلام مستقل بذاته، والجملة حكيت على لفظها قبل أن يدخل القول [٣].

٢- الاستدلال على مجيء جعل بمعنى ألقى، وطرح، وأسقط، ومثل: طرحت المتاع بعضه على بعض، لأن معناه أسقطت، فأجرى مجراه وإن لم يكن من لفظه فاعل. وتصديق ذلك قوله عز وجل: {وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ } [الأنفال: ٣٧] [٤].

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج١، ١٥٠، ١٥١، ويُنظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ج٢، ص ١٠.
٢ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ١٢٢.
٣- **المرجع السابق نفسه**، ويُنظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ج ١، ص ٤٥٨.
٤ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٥٧.

موطن الشاهد قوله تعالى: {وَيَجْعَلَ} يجوز أن تكون بمعنى صيّر، فتنصب مفعولين، الأول:{ ٱلْخَبِيثَ } والثاني: { عَلَىٰ بَعْضٍ } شبه الجملة من الجار والمجرور، ويجوز أن تكون بمعنى الإلقاء والإسقاط، فتتعدى إلى مفعول واحد، وتكون شبه الجملة متعلقة بالفعل جعل، ويجوز أن يكون الجار والمجرور حال على تقدير: ويجعل الخبيث بعضه عالياً على بعض، واستخدم سيبويه الآية الكريمة لتصديق مجيء جعل بمعنى ألقى وأسقط(١).

٣- الاستدلال على جواز دخول نون التوكيد على فعل الشرط المسبوق بـ ما التوكيدية تشبيها لها (بلام) اليمين: فأما اللام، فهي لازمة في اليمين، فشبهوا ما هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت؛ لإثبات النون. فمن ذلك قولك: إما تأتيني آتك، وأيهم ما يقولن ذاك تجزه. وتصديق ذلك قوله عز وجل: "{وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ } [الإسراء: ٢٨] " ، وقال عز وجل: "{فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا } (٢).

فموطن الشاهد قوله تعالى:{ تَرَيِنَّ} وقوله تعالى: {تُعْرِضَنَّ}، فقد دخلت على الفعلين نون التوكيد، وهما فعلا شرط سبقا بِـ (ما) التوكيدية، واستدل سيبويه بهاتين الآيتين تصديقًا على ذلك.

٤- التصديق إذا كان الحرفان من مخرج واحد، أو تقارب المخرجان مثل: يطَّوعون في يتطوعون، ويذَّكرون في يتذكرون، ويسَّمعون في يتسمعون. والإدغام في هذا أقوى، إذ

١- سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٥٧، الحلبي: **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٥، ص ٦٠٣.
٢ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٥١٣.

كان يكون في الانفصال. والبيان عربي حسن لأنهما متحركان، كما حسن ذلك في يختصمون ويهتدون وتصديق الإدغام قوله تعالى:"{يَطَّيَّرُواْبِمُوسَىٰ}[الأعراف: [١٣١]. وقوله تعالى:{ يَذَّكَّرُونَ } [الانعام: ١٢٦]، وإذا جاء حرف مع ما هو من مخرجه أو قريب من مخرجه في بداية الكلمة أدغم وألحق الألف الخفيفة للنطق بالساكن، وتصديق قوله عز وجل: "{ فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ } [البقرة: ٧٢]". يريد { فتدار أتم }"[1].

موطن الشاهد في قوله تعالى:{ يطَّيرون } فأصلها " يتطيرون" والتاء والطاء من المخارج المتقاربة، فأُدغمت التاء والطاء وصارت " يطَّيرون " وكذلك قوله تعالى: { يَذَّكَّرُونَ} أصلها (يتذكرون) والتاء والذال متقاربان في المخرج، فأُدغما فصارت (يَذَّكَّرُونَ). أما إذا جاء الحرفان في بداية الكلمة نحو قوله تعالى:{ فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ} أصلها: " اتدارأتم" فالتاء والدال متقاربان في المخرج، فأُدغمتا، وجيء بالألف للنطق بالساكن في بداية الكلمة.

٥- " الاستدلال على تفاعل، أو تفعل، فلحقته تاء أخرى للمخاطب، أو للمؤنثة: قال:" فإن التقت التاءان في تتكلمون، وتترسون، فأتت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما. وتصديق ذلك قوله عز وجل: "{ تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ } [فصلت: ٣٠]، وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك في قوله تبارك وتعالى: {تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا } [القدر: ٤]"، وقوله:"{ وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ} [آل عمران: ١٤٣] "، وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسكن، وتدغم في قوله تعالى:{ فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ } [البقرة:

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٤، ص٤٧٤ -٤٧٥.

٧٢]، و{ وَٱزَّيَّنَتۡ }[يونس: ٢٤]، وهي التي يفعل بها ذلك في{ يَذَّكَّرُونَ} [الأنعام:١٢٦] فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك "[١].

موطن الشاهد قوله تعالى:{ تَتَنَزَّلُ} حيث أثبت التاء دون حذف، وهذا جائز، وفي قوله تعالى: {تَنَزَّلُ} وقوله تعالى:{ تَمَنَّوۡنَ} فقد حذفت التاء الثانية، وهو جائز، إذ الأصل: :{ تَتَنَزَّلُ} و{ تتمنَّون} وذكر الآيات تصديقًا لما قال.

وقد نهج سيبويه في الاستدلال بالقران الكريم إلا أن هناك آيات اختلف الأمر على سيبويه فيها من حيث الدلالة والإعراب، والقرآن بليغ إلى درجة الإعجاز، إلا أن سيبويه وقف عند الآيات لعرضها على شيوخه ومن ذلك:

١- الاستدلال على اختيار الرفع في الاسم الثاني المسبوق بواو، إذا كان قبله جملة مبنية على فعل مثل قوله تعالى:{يَغۡشَىٰ طَآئِفَةَ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ } [آل عمران: ١٥٤]، فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتًا، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء "[٢].

موطن الشاهد قوله تعالى:" وَطَآئِفَةٌ " إذ جاءت كلمة طائفة الثانية مرفوعة، والتخريج على أن الواو هنا فيها ثلاثة أوجه: الأول: واو الحال، وما بعدها جملة اسمية في محل

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٤، ص ٤٧٦.
[٢] - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٩٠.

نصب حال، والثاني: واو الابتداء وما بعدها جملة اسمية، والثالث: أن الواو بمعنى إذ .[1]

وجه سيبويه الرفع على الاسم الذي بعدها على أن بعد الواو يستأنف ما بعدها وواو الحال هي واو الابتداء لا العطف.

٢- الاستدلال على الرفع عند إضمار إن مثل قوله تعالى: ":{ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ} [التوبة: ٣]، ". فابتدأ لأنَّ معنى الحديث حين قال: إن زيداً منطلق: زيد منطلق، ولكنّه أَكَّدَ بإنّ، كما أَكَّدَ فأَظهرَ زيداً وأَضمره. والرفعُ قولُ يونُسَ" [2]. موطن الشاهد قوله تعالى " وَرَسُولُهُۥ " إذا جاءت مرفوعة، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: ورسولُه بريءٌ منهم، وإنما حُذِفَ للدلالةِ عليه. والثاني: أنه معطوفٌ على الضميرِ المستتر في الخبر، وجاز ذلك للفصلِ المسوِّغ للعطف فرفعُه على هذا بالفاعلية. الثالث: أنَّه معطوفٌ على محل اسم أنَّ، وهذا عند مَنْ يُجيز ذلك في المفتوحةِ قياساً على المكسورة"[3].

٣- الاستدلال على نصب قادرين وأما قوله جَلَّ وعزّ: "{ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ } [القيامة: ٤] "، فهو على الفعل الذى أُظهر، كأَنّه قال: بَلَى نَجمعُها قادرينَ. حدّثنا بذلك يونسُ"[4].

---

[1] - الحلبي، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٣، ص ٤٤٦.
[2] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٢٣٨.
[3] - الحلبي، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٦، ص ٧.
[4] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٣٤٦.

وموطن الشاهد قوله تعالى: { قَٰدِرِينَ } وفيه قولان، أشهرهما: أنه منصوب على الحال من فاعل الفعل المقدَّر المدلول عليه بحرف الجواب، أي: بلى نجمعها قادرين، والثاني: أنه منصوب على خبر كان مضمرة أي: بلى كنا قادرين في الابتداء، وهذا ليس بواضح. وقرأ ابن أبي عبلة، وابن السميفع قادرون رفعًا على خبر ابتداء مضمر أي: بلى نحن قادرون"[1].

٤- الاستدلال على ضمير المتكلم أنا، وضمائر الغائب على أن يكون فصلا، وصفة في قوله عز وجل:"{ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا } [الكهف: ٣٩]" فقد تكون أنا فصلًا وصفة، وكذلك "{ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا} [المزمل: ٢٠]". وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدًا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرًا أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها:" {وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ } [الزخرف:٧٦]"[2].

موطن الشاهد هنا هو قوله تعالى: {إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ } يجوز في أنا وجهان:أحدهما: أن يكون مؤكدًا لياء المتكلم. والثاني: أنه ضمير الفصل بين المفعولين. و أقل مفعول ثان أو حال بحسب الوجهين في الرؤية: هل هي بصرية أو

---

[1] - الحلبي، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج١٠، ص٥٦٦.
[2] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٣٩٢، ٣٩٣.

علمية؟ إلا أنك إذا جعلتها بصرية تعين في أنا أن تكون توكيدا لا فصلا؛ لأن شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر"[1].

٥- الاستدلال على فتح همزة أنَّ في الآية الكريمة على قراءة شيخه يقول: كان عيسى يقرأ هذا الحرف: "{ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغۡلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ} [القمر:١٠] أراد أن يحكي، كما قال عز وجل: "{ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ} [الزمر:٣] كأنه قال واللَّه أعلم: قالوا ما نعبدهم. ويزعمون أنَّها في قراءة ابن مسعود كذا. ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن"[2].

موطن الشاهد في قوله تعالى: {أَنِّي مَغْلُوبٌ }: العامة على فتح الهمزة، أي: دعاه بأني مغلوب، وجاء هذا على حكاية المعنى، ولو جاء على حكاية اللفظ لقال: إنه مغلوب، وهما جائزان "[3].

٦- الاستدلال على عدم صرف سبأ لما هو اسم للقبيلة بقوله: فأما ثمود وسبأ، فهما مرةً للقبيلتين، ومرةً للحيين، وكثرتهما سواءٌ. وقال تعالى: { وَعَادًا وَثَمُودَاْ} [الفرقان:٣٨] ، وقال تعالى:{ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمۡ} [هود: ٦٨] ، وقال:{ وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةٗ} [الإسراء: ٥٩]، وقال{ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ} [فصلت: ١٧]، وقال:{ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ} [سبأ: ١٥]، وقال:{ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ} [النمل: ٢٢]، وكان أبو عمرٍ لا يصرف سبأ، يجعله اسماً للقبيلة"[4].

---

١ - الحلبي، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٧، ص ٤٩٥.
٢ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ١٤٣.
٣ - الحلبي، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ١٠، ص ١٣١.
٤ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٢٥٢، ص ٢٥٣.

وموطن الشاهد على المنع من الصرف في الآيات الكريمة لكلمة ثمود " قرأ حمزة وحفص: {أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ} هنا، وفي قوله تعالى: { وَعَادًا وَثَمُودَاْ } [الفرقان:٣٨] ، وفي العنكبوت: {وَعَاداً وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم} [الآية: ٣٨] ، وفي النجم: {وَثَمُودَ فَمَآ أبقى} [الآية: ٥١] جميعُ ذلك بمنعِ الصرفِ، وافقهم أبو بكر على الذي في النجم. وقوله: {أَلاَ بُعْداً لِّثَمُودَ} منعه القراءُ من الصرفَ إلا الكسائيَّ فإنه صَرَفَه. وقد تقدم أنَّ مَنْ منع جعله اسماً للقبيلة، ومَنْ صَرَف جعله اسماً للحيّ "[1].

ومما سأل عنه الخليل رحمه الله:

وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله عز وجل:{ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ} [القصص: ٨٢]، و{عن} قوله تعالى:"ويكأن " فزعم أنها وي مفصولة من كأن، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا، فتكلموا على علمهم، أو انتبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا "[2].

وذكر السيرافي فيها ثلاثة أقوال:

١- " قول الخليل في (وي) أنها مفصولة من كأن، وهي كلمة تندم يقولها المتندم عند إظهار ندامته، ويقولها المندم لغيره، والمنبه له".

---

١ - الحلبي، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٦، ص ٣٥٠، ٣٥١.
٢- سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ١٥٤، ١٥٥.

٢- " قول الفراء: يكون ويك موصولة بالكاف، وأن الله منفصلة من الكاف، وذكر الفراء أن معناها في كلام العرب تقرير، كقول الرجل أما ترى إلى صنع الله تعالى ؟ واحتج على من قال أنها كتبت موصولة غير مفصولة".

٣- وأجاز الفراء وغيره أن " ويكأن" هي: "ويك بمعنى ويلك، وجعل أن مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال ويلك أعلم أن الله "[١].

وسأله عن: { أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً } [الحج: ٦٣]، فقال : هذا واجب ، وهو تنبيه ، كأنك قلت : أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا . وإنما خالف الواجب النفي؛ لأنك تنقض النفي إذا نصبت، وتغير المعنى، يعني أنك تنفي الحديث، وتوجب الإتيان، تقول: ما أتيتني قط، فتحدثني إلا بالشر، فقد نقضت نفي الإتيان، وزعمت أنه قد كان "[٢]. ونلاحظ أن الخليل كان له حضور في كتاب سيبويه، فمعظم الآراء تعود له، وكان يستعين به في كثير من المسائل.

استشهد سيبويه بالآيات وقال مما يحتج به (ما فيه وجهان إعرابيان) ومن ذلك:

ذكر سيبويه في جواز إضافة المصدر المؤكد، والإضافة فيه بمنزلة الألف واللام نحو:

---

[١]- السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج ٢، ص ٤٨١.
[٢]- سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٤٠.

أ- قول الله تبارك وتعالى:{وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ } [النمل: ٨٨].

ب- قال الله تبارك وتعالى:{ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝ وَعْدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ } [الروم: ٤-٥-٦].

ج - وقال جل ثناؤه:{ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۖ كِتَٰبَ عَلَيْكُمْۚ} [النساء: ٢٤]. موطن الشاهد قوله تعالى:{ مَرَّ ٱلسَّحَابِ} [النمل: ٨٨]، وقال:{ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ} [السجدة: ٧] علم أنه خلق وصنع، ولكنه وكد وثبت للعباد. ولما قال: :{حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ }[النساء: ٢٣] حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال كتاب الله توكيداً كما قال: صنع الله، وكذلك: وعد الله، لأن الكلام الذي قبله وعد وصنع، فكأنه قال عز وجل: وعداً وصنعاً وخلقاً وكتاباً " .

وقد زعم بعضهم أن كتاب الله (نصب) على قوله: عليكم كتاب الله، وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمر شيئا هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعد الله، على هذا ونحوه رفعه، ومن ذلك قوله جل وعز: { لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۢ بَلَٰغٌۚ} [الأحقاف: ٣٥]، كأنه قال: ذاك بلاغ "[1].

فنلاحظ أن سيبويه ذكر وجوه الإعراب في موطن الشاهد في الآيات السابقة من النصب والرفع، كما أنَّه كان يذكر الحكم من الجواز حتى في وجه النصب ذكر النصب على المصدر، أو الإغراء.

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص٣٨١، ٣٨٢.

ومن الأمثلة على الاستدلال باللهجات:

هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أهله، ومثل ذلك قوله عز وجل: { مَا هَذَا بَشَرًا } [يوسف: ٣١] لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف "[١].

فموطن الشاهد (ما) إذ هناك ما الحجازية وهم يعملونها عمل ليس أي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، أما بنو تميم، فإنهم لا يعملونها، واستدل لإثبات رأي الحجازيين بالآية الكريمة السابقة.

- **الاستدلال بالقراءات**

" القرآن هو الوحي الذي أنزل على رسول الله محمد_ صلى الله عليه وسلم _ للبيان والإعجاز، أما القراءات، فهي اختلاف ألفاظ الوحي المذكورة في كنية الحروف، أو كيفيتها من تخفيف، وتثقيل وغيرها"(٢). إذا فالقراءات هي كيفية أداء القرآن صوتا، وبنيته تصريفاً وتركيباً وإعراباً، وهي انعكاس للغات العرب التي كانت تميز بعضهم عن بعض. إلا أنها القراءة التي لا يجوز ردها، ولا يجوز إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القران، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٥٩.

[٢] - الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر(ت: ٧٩٤ هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٧ م، ج ١، ص ٣١٨.

وموقف النحاة من القراءات هو كما قال السيوطي: " كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترًا أم أحادًا "[1].

ومن الأمثلة على القراءات:

١- قوله تعالى: { وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا } [الإسراء: ٧٦] .

موطن الشاهد مجيء إذا، وبعدها الفعل ليس منصوبًا، نحو قوله تعالى: {وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ} إذ ذكر سيبويه: أن إذا جاءت بين الفاء والفعل، أو الواو والفعل يجوز لك فيها الإعمال والإلغاء.

فالإلغاء كما هو موجود في الآية السابقة، وأشار سيبويه أن في بعض المصاحف وجدت { وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا } وقال: سمعنا بعض العرب قال: "لا يلبثوا" على الإعمال [2].

٢- ومن الأمثلة قوله تعالى:{ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ } [القلم: ٩]، إذ ذكر سيبويه أن هارون زعم أنها في بعض المصاحف:{وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ } "[3].

وموطن الشاهد الاستدلال بالقراءة الثانية في قوله: (فيدهن)، فالفعل المضارع نصب بأن مضمرة بعد فاء السببية؛ لأنه سبق لو التي للتمني، وفي الآية الأولى

---

١ - السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ط ٢، ج ١، ص ٣٩.
٢ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص١٣.
٣ - **المرجع السابق**، ج ٣، ص ٣٦.

(فيدهنون)جعل الفعل معطوفاً على (تدهن).[1]

٣- ومن النماذج على الاستدلال بالقراءات قوله تعالى: " {لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ} [الحديد: ٢٩]، إذ ذكر سيبويه ذلك في باب أن المخففة "[2].

وموطن الشاهد قوله تعالى:{ أَلَّا يَقْدِرُونَ} على أنَّ هنا المخففة من الثقيلة على إضمار الضمير هم فيها، وذكر قراءة أخرى في مصحف أبيّ(أنهم لايقدرون).

وقد نسب سيبويه القراءات إلى أصحابها، و نص على بعضهم مثل: الحسن البصري، وأبي بن كعب، وأبو عمرو بن العلاء، الذي روي عنه ثمان قراءات، وعبد الله بن مسعود، والأعرج، وعيسى بن عمر، ومجاهد، وهارون بن موسى، وعبد الله بن أبي اسحق، ويونس بن حبيب.

وقد نسب سيبويه قراءات لقبائل ومدن، منها: ما نسبه لبني تميم، ولأهل الحجاز، ومنها ما نسبه لهما معاً، وما نسبه لهذيل، ولأهل المدينة، وما نسبه لأهل مكة، وغيرهم من العرب"[3].

استشهد سيبويه بالقرآن الكريم بكل ما قرئ وجاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً، أم شاذًّا، وأخذ على الاستدلال بآيات القرآن الكريم كدليل أول على الاستشهاد؛ ليبين وجهاً وعلماً من العربية، فأخذ باللغات المحكية عن العرب، ولا سيما القراءات المفردة، ورتب ذلك إلى درجات حسب القوة منها، وما هو أجود،

---

١ - الحلبي، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ١٩، ص ٢٧٣.
٢ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ١٦٦.
٣ - الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ط١، ج ١، ص ٢٢٧.

وأحسن، وأقوى، ويرى أنها فصيحة، وإن كانت العرب تخالف بعضها من حيث اللهجات في لفظ الكلمات من حيث الحركة، والدلالة، أو توافقها.

أخذ سيبويه القرآن الكريم شاهداً على إبرام الحكم النحوي؛ لأنه أبلغ الكلام، ويمثل اللغة الأصيلة التي تخاطب العرب بفصاحتهم، إذ سار إلى الاستدلال من القرآن الكريم في تحليل وتفسير معطيات الحكم، وإظهاره؛ ليبين من اللغة جانباً، ويوضح أحد ضوابط احتكام أصالتها، فاستدل بالقرآن في ذكر النصوص من الآيات، مما يحتج به لحكم نحوي، وأخرى يحتج بها، لأنها خارجة عن الحكم النحوي، فبحث لها عن تخريج، إما بالاجتهاد، أو بسؤال أحد شيوخه مثل: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس، وأبو عمرو، مما اختلف عليه الأمر في بعض الآيات في الاستدلال من حيث الدلالة الإعرابية، فوقف عندها وعرضها على شيوخه.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

الحديث النبوي الشريف يعد الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم في الفصاحة والبلاغة، إذا صح سنده حجة في النحو كما هو حجة في اللغة والبيان، وقد استشهد فيه علماء البيان، وأصحاب المعاجم؛ لإثبات، أو شرح مفردة، أو تعبير بليغ، أو معنى، ولا يصل الحد عند سيبويه باستشهاده للحديث بما يقارب ثمانية أحاديث نبوية شريفة [١].

والاستشهاد بالحديث عند النحاة القدامى لم يكن بصورة كبيرة، وذلك بناء على مجموعة من العوامل، ويشرح ذلك أن سيبويه احتج بالحديث بصورة قليلة لم تكن كافية إلى الحد الذي وصل فيه بالاحتجاج مثل القران الكريم، والشعر العربي، إما لأنه كما فسر النحاة؛ لجواز روايته بالمعنى من غير العلماء، ألا وهي، قال الأمام حماد بن سلمة (١٦٧ هـ) أنَّ الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ صعد أمام الصفاء، فقال حماد: يا فارسيّ: لا تقل الصفاء).وهناك حادثة له أيضا متعلقة بأبي الدرداء، حيث كان سيبويه مستملياً لحماد بن سلمة، وكان حماد فصيحًا، فاستملاه يومًا قول رسول الله _ صلى الله عليه وسلم_ : " ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء" [٢]. فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء. فقال سيبويه: لا جرم والله، لأطلبن علما لا

---

١ - **فهرس الكتاب**، ج ٥، ص ٢٩.

٢- الخطيب، الحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ ه)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، حديث رقم ١٢٠٢،ج ٢، ص ٦٧.

تلحنني معه. فمضى، ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي، والخليل وسائر النحويين"[١].

إلا أن سيبويه قد جاء في كتابه من الأحاديث ما يعتقد أنه حديث، ولم يذكر في قوله من الاستشهاد بأنه حديث، ومثل ذلك:" قوله: وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة "[٢].

فلم يكتب سيبويه شيئا في الحديث حتى يحكم العربية، فغاص في بحرها، وابتعد عن الاستشهاد بالحديث بكثرة، إلا لأسباب جعلته يستشهد بها، وهي إما لتقوية الحكم النحويّ، أو تعدّد الأوجه الإعرابية، أو يفسر فيه الحكم على كلام العرب وجده بالحديث ومن ذلك:

١- باب الفاعلين والمفعولين الذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك: " وكما يقوي ترك نحو هذا العلم المخاطب، قوله عز وجل:{ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ } [الأحزاب: ٣٥]، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك " ونخلع ونترك من يفجرك " إلا أنه ذكر الحديث " ونخلع ونترك من يفجرك " فإنَّه عزَّز الآية بالحديث على تقوية الحكم، وأيَّد ما جاء في الآية بالحديث اعتبر ما جاء فيهما من الحذف من أحد العاملين كما أظهر من البدل الثاني أجود وأحسن .

---

١ - الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت: ٣٣٧ هـ)، **مجالس العلماء**، ط ٢، ت عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٣، ج ١، ص ١١٨.
٢ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٣٩٣.

٢) تعدد الأوجه الإعرابية.

استشهد بالحديث الشريف على تعدد الأوجه الإعرابية وذكر: وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة، حتى أبواه اللذان يهودانه وينصرانه "[١].

ففيه ثلاثة أوجه: وجهان في الرفع، ووجه في النصب.

الوجه الأول: الإضمار في يكون والتقدير:(يكون المولود أبواهما هما اللذان يهودانه أو ينصرانه).

الوجه الثاني: أن يكون (أبوه)مرفوعا بيكون، وهما مبتدأ(واللذان) خبر بصلته.

الوجه الثالث: النصب على (أبواه) اسم يكون على الفصل واللذان خبر يكون [٢].

ومن نماذج الاستشهاد بالحديث الشريف على تعدد الوجوه الإعرابية:

" وأما سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح، فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله: أذكر سبوحاً قدوسا. وذاك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال: سبوحا، أي ذكرت سبوحا، كما تقول: أهل ذاك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو بذم، كأنَّه قال: ذكرت أهل ذاك؛ لأنه حيث جرى ذكر الرجل في منطقه صار عنده بمنزلة قوله: أذكر فلانًا، أو ذكرت فلانًا. كما أنه حيث أنشد ثم قال: صادقًا، صار الإنشاد عنده بمنزلة قال، ثم قال: صادقًا وأهل ذاك، فحمله على الفعل متابعا للقائل والذاكر. فكذلك: سبوحاً قدوسًا، كأن نفسه صارت بمنزلة الرجل الذاكر

---

١ - ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد الشيباني(ت: ٢٤١ هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف د عبد الله بن عبد المحسن التركي، متونه، الرسالة، ط١، ١٤٢١-٢٠٠١ م، ج ١٤، ص ٢٣٣.

٢- سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٣٩٣.

والمنشد حيث خطر على باله الذكر، ثم قال: سبوحًا قدوسًا، أي ذكرت سبوحًا، متابعًا فيما ذكرت، وخطر على باله. وخزلوا الفعل؛ لأن هذا الكلام صار عندهم بدلًا من سبحت، كما كان مرحبًا بدلًا من رحبت بلادك وأهلت، ومن العرب من يرفع فيقول: "سبوح قدوس رب الملائكة والروح "[١]، كما قال: أهل ذاك وصادق والله، وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعًا ونصبًا"[٢].

وموطن الشاهد ذكر سيبويه أن سبوحاً يجوز فيها النصب على إضمار فعل، ويجوز الرفع على تقدير (هو سبوح)

استشهد سيبويه بالحديث الشريف لما قال: " إن الله ينهاكم عن قيل وقال "[٣]، جاء موطن الاستشهاد في حديثه عن بعض الكلمات مثل، وثم، وأين، وحيث، إذا استخدمت اسمًا يصرف بمنزلة الأسماء، كزيد وعمر، وإن أردت الحكاية لهن تركتهن دون تغيير، واستشهد لذلك لقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : "إن الله ينهاكم عن قيل وقال"، إذ وجدنا الرسول – صلى الله عليه وسلم – يقول في الحديث عن قيل وقال، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم [٤].

إن الحديث النبوي الشريف يُعدُّ الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم في الفصاحة والبيان والبلاغة، وهو المرحلة الثانية لسيبويه في الاستدلال؛ إذ صح سنده حجة في

---

١ - أبو داوود، سليمان بن داوود الطيالسي البصري(ت: ٢٠٤ هـ)، **مسند أبي داوود**، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط ١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م، حديث رقم، ١٥٩٩، ج ٣، ص٩٦.

٢ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٣٢٧.

٣ - البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢ هـ، حديث رقم ٦٤٧٣، ج ٨، ص ١٠٠.

٤ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٢٦٨، ٢٦٩.

النحو، كما هو حجة في اللغة والبيان، وكان منهج سيبويه عندما يستشهد بحديث شريف، فإنه لم يذكر في قوله حديث، ولم يتحرَّ سيبويه الدقة في نقل رواية الحديث، ولم يظهر أنه حديث، وكان يقول: كما قيل، أو أما قولهم، وكلمة (وأما) ويذكر النص.

لم يحتج سيبويه بصور كثيرة وكافية إلى الحد الذي وصل فيه بالاحتجاج مثل القرآن الكريم والشعر العربي؛ وذلك كما فسر النحاة في جواز روايته بالمعنى من غير العلماء، وما استشهد به من الأحاديث كان لتقوية الحكم النحوي، أو تفسير الحكم على كلام العرب.

المبحث الثالث: الاستشهاد بالشعر العربي

الشعر له مكانة كبيرة في نفوس العرب، فقد كان وسيلة يعبرون بها عن مشاعرهم وعواطفهم، ويتغنون به، كما أنَّه من المصادر التي اعتمدها العلماء في صياغة الحكم النحويّ، وتفسير الغموض، ويجدر الإشارة إلى أنَّ الاعتماد كان على كلام العرب من شعر ونثر، ويدل على ذلك ما قاله السيوطي (ت ٩١١) في كتابه الاقتراح: "وأما كلام العرب، فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف): "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا وإبانة عما في النفس، والذين أُخذتْ عنهم اللغة العربية، وبهم أقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه، وعليهم اتَّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[١].

وقال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير "[٢].

يعد كلام العرب المصدر الرئيس بالاستشهاد عند سيبويه بعد القرآن والحديث، من شعر ونثر، إلا أن سيبويه اهتم اهتمامًا كبيرًا بالاستشهاد بالشعر؛ وذلك لوجود

---

[١]- السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ط ٢، ص ٤٧.

[٢]- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: ٩١١ هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ط ١، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٩٨٩م)، ج ٢، ص ٤٠١.

المادة الخصبة والمتعددة من الكثير من الأحكام النحوية التي أسند إليها في مادته النحوية؛ وذلك لأن الشعر له منزلة عظيمة عند العرب، وسرعة حفظه، وانتشار تداوله، بالإضافة إلى أنه يمثل الطبقة العليا من كلام العرب في باديتهم وحاضرتهم أكثر مما يمثلها الكلام المنثور[١]، ويؤكد ذلك ما قاله ابن فارس (ت: ٣٩٥ هـ): والشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله، وغريب حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، وحديث صحابته، والتابعين" [٢].

لقد استشهد بالشعر في "الكتاب"وبلغ عدد الأبيات الشعرية ألفًا وخمسين بيتًا، وأكد الجرميّ فقال: " نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف بيتٍ، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها "[٣].

كما أنَّ استشهاده بالشعر كان ممَّن يوثق بأصالة لغتهم الفصيحة بالرغم من أن بعض الأبيات مما نسب إلى غير قائله، أو كان مصنوعًا صنعه النحويون أو غيرهم، ولم يكن استشهاده أساسًا بنى عليه حكمًا، أو موضعًا قاس عليه؛ إنما كان تمثيله به للتقوية والاستئناس لا غير"[٤]، إلا أنَّ هناك من الشعر من عرف قائله ومن لم يعرف، وقد صرح في ذلك سيبويه في قوله " قد سمع من أفواه العرب "[٥]، ولا يهم سيبويه من

---

[١]- أبو غريبة، عصام عيد فهمي، **أصول النحو العربي عند السيوطي بين النظرية والتطبيق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٩٦.
[٢]- السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ط ١، ج ٢، ص ٣٩٩.
[٣]- الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو**، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤، ص ١١٠.
[٤]- **المرجع السابق**، ص ١١٩.
[٥]- سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٧٤.

القائل ولكن يهمه عند الاستشهاد به أن تكون العرب قد جاءت به على السليقة، وما يهم هنا كيف استخدم سيبويه الشعر شاهدًا في إبرام حكمه النحوي؟

ولا بد من ذكر كيفية استشهاد سيبويه في الشعر في إبرام الحكم النحوي، وتحليله تحليلًا دلاليًّا يصل به إلى الحكم من حيث ذكر اللفظ والدلالة، وسياق الجملة، والضوابط التي يعتمد عليها في إيصال الحكم المستشف لدى سيبويه.

ومن أمثلة الاستشهاد بالسماع المباشر قوله:

وسمعت رجلًا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به:

كنتُ أَرْىَ زيداً كما قيل سَيْدّاً إذا إنّه عبدُ القَفَا واللَّهازم

فحال إذا ها هنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنما جاءت إن ها هنا لأنَّك هذا المعنى أردت كما أردت في حتى معنى حتى هو منطق "[1].

فموطن الشاهد جواز كسر همزة إنَّ وفتحها بعد إذا، فالكسر على تقدير إذا هو عبد القفا، وإذا فتحت كانت على تقدير: فإذا أنه عبد، تريد فإذا أمره العبودية واللؤم، فنلاحظ أنَّ سيبويه استدل بهذا البيت، ولم يذكر قائله رغم ذكره أنَّه سمع رجلًا من العرب ينشد هذا البيت.

[1]- سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص١٤٤.

"وسمعناهم ينشدون هذا البيت، لابن مُقْبِل:

فكأنَّما اغْتَبَقَت صبَّيرَ غَمامةٍ بِعَراً تُصَفِّقُهُ الرِّياحُ زُلالاَ

فأدغم التاء في الصاد"[1].

موطن الشاهد إدغام التاء بالصاد لقرب المخرجين، وجاء بالبيت تأكيدًا لجواز الإدغام في قوله:" والطاء والدال والتاء كلهن يدغمن في الصاد، والزاي، والسين لقرب المخرجين "[2].

إنَّ سيبويه قد استدل على الشاهد من الشعر في إبرام الحكم النحوي على كثير من الشواهد الشعرية من مختلف الفئات، ويستدل بها من خلال عرضها على شيوخه ومن ذلك قوله:

ومثل ذلك فيما زعم الخليل:

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرقُ هَيَّجَنى ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ[3]

موطن الشاهد في نصبه (أم عمار) بتقدير فعل محذوف (فذكرني)؛ لأنه حين استخدم الفعل هيجني، استدعى النَّهيج التذكر، فحذف الفعل لكثرته في الكلام، وحين استشهد سيبويه بالبيت جاء به عن الخليل، فقال: ومثل ذلك فيما زعم الخليل، وكان التأصيل لجواز حذف الفعل إن دلَّ على وجوده سابق يستدعيه.

---

[1]- سيبويه، **الكتاب**، ج ٤، ص٤٦٣.
[2]- **المرجع السابق**، ج ٤، ص٤٦٢، ٤٦٣.
[3]- **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٨٦.

ومن أمثلة الأخذ برأي الخليل في إبرام الحكم النحوي قول الأخطل:

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزل فأبيتُ لا حرجٌ ولا محرومُ [١]

فموطن الشاهد رفع لاحرج ولا محروم، والأصل النصب، ووجه الرفع عند الخليل على الحكاية؛ لتقدير: فأبيت كالذي يقال له: لاحرج ولا محروم، فنلاحظ أن سيبويه أخذ برأي الخليل في وجه الرفع على الحكاية.

ونستدل من خلال هذه الأمثلة أن سيبويه في استدلاله على الشاهد النحوي في إبرام الحكم النحوي كان له مرجعٌ وأساسٌ ممن أخذ منهم وأفاد.

ولم يقتصر سيبويه باستدلاله على طرف معين من الشعر، أو ممّا سبقه، فقد استدل بشواهد الشعر كثير من الشعر الجاهلي، ولا سيما أنه أخذ من شعر الأعشى والكثير ممَّن هم في العصر الجاهلي، ومثال ذلك كما ضرب في كتابه: في باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى:

الوَاهِبُ المائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا [٢].

ووجه الاستشهاد حين قال:" في جواز عطف عبدها على المائة الهجان، وقال بعض المخالفين له: ليس له في هذا البيت حجة، واحتج به سيبويه أنَّه صح عنده

١- سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٨٤-٨٥.
٢- **المرجع السابق**، ج ١، ص١٨٣.

بالقياس جواز الجر في الاسم المعطوف، فنلاحظ أنَّه جاء في البيت لتأكيد ما ذهب إليه رغم إنكار المخالفين له بحجية ما ذهب إليه[١].

ومن أمثلة الاستشهاد في الحكم، والمعنى الدلالي، والغرض، قول النابغة الجعدي:

كأنّ الغُبارَ الذي غادَرتْ ضُحَيًّا دَوَاخِنُ من تَنْضُبِ

فموطن الشاهد في قوله: ضُحيًّا، فالتصغير هنا ليس المقصود منه تحقيق زمن الضحى، وإنَّما الهدف التقريب، كذلك بالنسبة للمكان في قولك قُبيل، وبُعيد "[٢].

فنلاحظ هنا استشهاد سيبويه على دلالة التصغير التي لا يقصد بها تحقير الزمان أو المكان بذاته.

استدل سيبويه على ما يزاد في الجمع مما يجمع على غير واحده في الكلام ويكون من خلال إضافة الياء، واستدل على ذلك بقول الفرزدق:

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلَّ هاجرة نَفْيَ الدَّنانَيرِ تَنقادُ الصَّياريفِ

فموطن الشاهد في قوله الصياريف، فالجمع صيارف، وأضاف الياء في الجمع فأصبحت صياريف، ونلاحظ أنَّه في البداية قال: (وربما) مساجد مساجيد، وفي قوله عدم تأكيد الحكم [٣].

---

[١]- السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج ٢، ص ٤٠.
[٢]- سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص٤٨٥.
[٣]- **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٨.

ومن نماذج الاستشهاد على التفريق بين المذكر والمؤنث، فمثلًا ابن لبون، وابن ماء، كل ذلك نكرة، وإذا دخلت الألف، واللام أصبح معرفة، ومن ذلك:

مفدَّمةً قَزَا كأنّ رِقابها رِقابُ بناتِ الماءِ أفزَعها الرّعدُ

فموطن الشاهد في قوله:(بنات الماء) أصبحت معرفة بسبب دخول الألف، واللام على ماء"[١].

وبين سيبويه في مواضع مختلفة من الكتاب حول الضرورة الشعرية إلا أنه جعل باب في ذلك و مثال ذلك: (هذا باب ما يحتمل الشعر)[٢]، (وهذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا)[٣]، (هذا باب ما يجوز في الشعر (أيا) ولا يجوز في الكلام) [٤].

ويقول سيبويه " اعلم أنَّه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا يصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنَّها أسماء كما أنَّها أسماء. وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف، واستعمل محذوفًا، كما قال العجاج: قَواطِنًا مكةَ من وُرقِ الحِمَى "[٥]، فموطن الشاهد في قوله: (الحمي) يريد الحمام، إذ حذف الميم وقلب ألف الحمام ياءً، وهذا لايجوز إلا في الشعر[٦].

---

[١]- سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٩٨.
[٢]- **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٦.
[٣]- **المرجع السابق**، ج ٢، ص٢٦٩.
[٤]- **المرجع السابق**، ج ٢، ص ٣٦٢.
[٥]- **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٦.
[٦]- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي(ت: ٣١٦ هـ)، **الأصول في النحو**، ت عبد الحسين الفتلي، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج ٣، ص ٤٥٩.

إلا أنَّ هناك مسائل نحوية كثيرة استدل بها سيبويه بالشعر، وقضايا نحوية مختلفة، وقد استدل بالشعر لما خالف الأصول النحوية؛ وذلك لتعليل معين، ولكن مع المحافظة على الأصل، ومن الأمثلة على مخالفة القاعدة للضرورة: ترخيم الاسم في غير النداء في قوله: في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عن فُلِ "(١).

فموطن الشاهد قول: (عن فل) جعل بدلًا من فلان أي في غير النداء للضرورة.

الخروج على الأصل بالحذف كثير في لغة العرب نثرًا وشعرًا وقد اهتم البلاغيون بهذه السمة عناية كبيرة مثال ذلك: أنَّ المفعول ينصب بفعل مذكور، وجاء بالمفعول من غير ذكر للفعل، لأنه في كثرته بكلامهم لأنه صار بمنزلة المثل، وذكر قول ذي الرمة:

ديار مية إذا مَيٌّ مُساعِفةٌ ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

فموطن الشاهد (ديار مية) كأنه قال: اذكر ديار مية [٢].

ومن ثم غدا اهتمام سيبويه بالخروج على الأصل اهتمام بارز، ولكنه تكلم أيضًا على الأصول حتى أصبح كتابه قواعد واضحة ومبرمة بالتفصيل على لغة العرب، وإنما بين ذلك ، ووضحه، إذ أحاط سيبويه حكمه النحوي بالاستدلال البين، فيما يستشهد على الحكم النحوي، وذلك عند مرور الحكم بأكثر من وجه ومثال على ذلك: في باب كم أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز، على قول الشاعر:

١- سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٢٤٨.
٢- **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٨٠.

كم بجودٍ مقرفٌ نال العُلى وكريمٌ بخلُه قد وضَعهْ

قد أجاز ثلاثة أوجه في (مقرف): في الرفع مبتدأ مرفوع، على أنَّ كم ظرفا متعلق بـ نال، وخبرها نال العلا، وفي النصب تمييز منصوب لـ كم الخبرية، وفي الجر بالإضافة على الرغم من وجود الفاصل بجود "[1].

إنَّ الشعر العربي من المصادر التي اعتمدها سيبويه في صياغة الحكم النحوي، وتفسير الغموض، واهتم به اهتمامًا كبيرًا بالاستشهاد؛ لوجود المادة الخصبة، وتمثيله الطبقة العليا من كلام العرب أكثر مما يمثله الكلام المنثور.

استشهد سيبويه بالشعر في "الكتاب "ممَّا يوثق بأصالة لغته الفصيحة، وتحليله تحليلًا دقيقًا ودلاليًّا يصل فيه إلى الحكم النحوي من حيث ذكر اللفظ، وسياق الجملة والضوابط التي يعتمد عليها في إيصال الحكم المستشف لديه.

إنَّ منهج سيبويه في الاستدلال في الشعر قام على كثير من الشواهد الشعرية من مختلف الفئات يستدل بها من خلال عرضه على شيوخه، والأخذ برأي الخليل في بعض المسائل، فكانوا له مرجعًا وأساسًا، ولم يقتصر استدلاله على طرف معين من الشعر، فقد استدل بشواهد كثيرة من شعراء العصور التي قبله من ضمن ذلك أخذ بشعر الأعشى، وقول النابغة الجعدي في بعض الأحكام على المعنى الدلالي، والغرض، وأخذ من قول الفرزدق، إلا أنَّه بيَّن مواضع مختلفة من الكتاب حول

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ١٦٦، ١٦٧.

الضرورة الشعرية، وممَّا خالف الأصول اللغوية؛ لتعليل معين والمحافظة على الأصل، ومخالفة القاعدة للضرورة، والخروج على الأصل بالحذف.

اهتم سيبويه باستدلاله في الشعر على حكم الخروج على الأصل اهتمامًا بارزًا، وأحاط حكمه النحويّ بالاستدلال البيِّن فيما يستشهد على إبرام حكمه النحوي بالشاهد الشعري والتأصيل.

المبحث الرابع: الاستشهاد بالمثل

استدل سيبويه بالأمثال التي قالها العرب، وهذه الأمثال كان لها مكانتها؛ لأنَّها ارتبطت بقصة حدثت، فذهبت مثلًا، وكانت تُعدُّ من مصادر السماع للاحتجاج اللغويّ.

وتمثل الاستشهاد بالأمثال الآتية:

إنَّ سيبويه قد أخذ بالقرآن الكريم الحجة الأولى، واستند إلى الأمثال على سبيل منهجه في مجيء المثل مساندًا للنص القرآني يذكر الشاهد الشعري، ويقرن معه الشاهد القرآني، والمثل، وقد قيل ذلك حقا، ومن ذلك قوله عز وجل: { وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ }[البقرة: ٢٨٠]، وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة "، ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها: " إن لا حظية فلا ألية "، أي إن لا تكن له في الناس حظية فإني ألية. كأنَّها قالت في المعنى: إن كنت ممَّن لا يحظى عنده فإنّي غير ألية. ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصبًا إذا جعلت الحظية على التفسير الأول"[١]، ووجه الشاهد في (أليَّة) على النصب بفعل مضمر، كأنه قال: إن كنت ممن لا يحظى عنده، فإنّي غير ألية جاء بالمثل تقوية للشاهد القرآني[٢].

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٦٠، ١٦١.
[٢] - السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج ٢، ص ١٥٨، ١٥٩.

ومن ذلك قول بعض العرب:" أغدة كغدة البعير، وموتًا في بيت سلولية "، كأنَّه إنَّما أراد: أأغد غدة كغدة البعير، وأموت موتًا في بيت سلولية ". وهو بمنزلة أطربا، وتفسيره كتفسيره "[1].

وقال السيرافي شارحًا: "وهذا الكلام يقوله الإنسان عند فعل يشاهده مما ينكر عليه من أجل شيء آخر، كأنه إذا قال أقيامًا والناس قعود، فقد أنكر عليه القيام من أجل قعود الناس، وأنكر الجلوس من أجل فرارهم توبيخا على ذلك، وجاء بالمثل مسندا إلى الرجز، ومثله قول بعض العرب، وهو يعزى إلى عامر بن الطفيل: أغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية "

واجتماعهما يزيد في المكروه، فهو يجري بمجرى التوبيخ، وإن لم يكن توبيخًا وإنَّما قاله عامر، لمّا أصابته الغدّة، وهي داء إذا أصاب البعير لم يلبثه حتّى يموت، وكان قد أتى النبي صلّى الله عليه وسلّم هو وأربد بن ربيعة العامريّ أخو لبيد ليغتالاه، فأطلعه الله عزّ وجلّ عليهما؛ فقال: " اللهمّ أكفني عامرًا وأربد " فأصابت أربد صاعقة، وأصابت عامرًا الغدّة."[2].

استشهد سيبويه على جواز التذكير، والتأنيث على بعض الأسماء، ومنها كلمة هجر، واستشهد بذلك قول الفرزدق والمثل:

منهن أيام صدق قد عرفت بها أيام فارس والأيام من هجرا"[3].

---

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٣٨.
[2] - السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج ٢، ص ٢٢٨.
[3] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٢٤٣.

فهذا أنت، وسمعنا من يقول: " كجالب التمر إلى هجر " يا فتى، وموطن الشاهد كلمة هجر يجوز تأنيثها وتذكيرها [١].

ومن أمثلة الاستشهاد بالمثل التأصيل للحذف من بعض الكلمات التي على وزن فعلة (اسم الهيئة)؛ لكثرة استعمالها، فتصير كالمثل، فمثلا في قولنا:"شِعْرة" قالوا: ليت شعري، والأصل ليت شعرتي، فأسقط الهاء؛ لكثرة استعماله، وذكر قول المثل" تسمع بالمُعيديّ لا أن تراه، فكلمة المعيدي تصغير"معدّيٌّ" فتصغيره معيدّيٌّ ثم خففوا الدال لأنَّه مثل [٢].

وفي بعض الأحيان كان يستشهد سيبويه بأكثر من مثل، ومن ذلك حديثه في موضوع حذف الفعل إذا كان الكلام مستغنيًا عن ذكره. إذ وجدناه يذكر شاهدًا شعريًّا يمثل أسلوب الإغراء في الكلام ثم ذكر المثلين: " أَمْرَ مُبْكِياتِك لا أَمْرَ مُضْحِكاتك، والظِّباءَ على البقر، يقول: عليك أمر مبكياتك، وخل الظباء على البقر"[٣].

استدل سيبويه بهذا المثل في باب (هذا باب النون الثقيلة والخفيفة) على جواز توكيد الأفعال المسبوقة بما مثل قولك: " بِجَهْدٍ ما تَبْلغنَّ وأشباهِه" ثم جاء بقول المثل:(في عضَّةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيْرُها)، وذكر مثل آخر (بأَلَمٍ ما تُخْتِنَنَّه)، فشبهوا دخول ما

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٤، ص ١٥.
٢ - **المرجع السابق**، ج ٤، ص ٤٤، ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج ٤، ص ٤٢٧.
٣ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٥٦.

في هذه الأشياء بدخولها في الجزاء، وأشار إلى أنَّ ما دخلت لأجل التوكيد في الأشياء تشبيها باللام [1].

وخلاصة الباب، واستشهد سيبويه بالقرآن الكريم في مئة وتسعة وثمانين بابًا وبلغ عدد الآيات (ألف وثلاثمئة وثلاث وسبعون آية)، وكانت منهجيته أن يذكر أكثر من شاهد قرآني في الباب الواحد، إلا أنَّه بدأ بالشعر قبل القرآن في ستة عشر بابًا فقط، واعتمد سيبويه القرآن باستشهاده على الأحكام كالدليل أول، وكان يستشهد بالنظر بالقراءات وجوازها، ويرجحها إلى درجات حسب القوة، فيقول: أجود، وأحسن، وأقوى.

فتنوعت الاستشهادات القرآنيَّة بين إبرام الحكم، وبين الخروج على الحكم والبحث عن التخريج بالاجتهاد، أو بذكر رأي شيوخه.

بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها سيبويه في كتابه ثمانية أحاديث، وجاءت هذه الاستشهادات إمَّا لتقوية الحكم النحويّ، أو تعدد الأوجه الإعرابيَّة، أو يُفسر فيه الحكم على كلام العرب.

أمَّا الاستشهاد بالشعر، فكان له الحظ الأوفر، إذ جاء الاستدلال بالشعر متنوعًا بين إثبات الحكم النحوي، ولما خالف الأصول النحويَّة لتعليل معين مع المحافظة على الأصل، ومرور الحكم بأكثر من وجه، والخروج على الأصل بالحذف.

---

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٥١٦-٥١٧.

وما استدل عليه سيبويه من كلام العرب في إبرام الحكم النحوي، وهي الأمثال التي عالجت بعض القضايا، والسبب يعود إلى قلتها، والحرص على الشواهد التي تصور لغة العرب، واستخدامها في تأصيل الأحكام، وما يخالفها، واستدل بالمثل في ثنايا كلام العرب؛ لإبرام الحكم النحوي من مثل جواز التذكير والتأنيث، والتأصيل للحذف، وحذف الفعل إذا كان الكلام مستغنيا عن ذكره، ويجدر الحديث إلى أنَّ الألفاظ التي فيها دلالة على السماع تنوعت بين قوله:" وزعم، وسمعنا، وممَّن يوثق بعربيته، وقول العرب، ومثل قولهم"، وأنشدنا.

الفصل الثانـي

القياس وأثره في توجيه إبرام الحكم النحوي.

المبحث الأول: مفهوم القياس لغَةً و اصطلاحًا.

المبحث الثاني: أنواع القياس عند سيبويه.

المبحث الثالث: العلة النحوية وأنواعها في كتاب سيبويه.

المبحث الأول: القياس لغة واصطلاحًا

القياس لغة:

أورد أصحاب المعاجم مجموعة من المعاني ولخصت مما يلي:

١- المقدار.

٢-القياس في اللغة مرد الشيء إلى نظيره.

٣-القياس في علم النفس عمل عقلي يترتب على انتقال الذهن من الكلي إلى الجزئي.

٤-القياس في الفقه: حمل فرع على أصل لعله مشتركة بينهما والمقياس: ما قيس به أداة أو آله "[١].

فالقياس، إذا كما جاء تعريفه في معاجم اللغة، إنَّما هو رد الشيء إلى نظيره، بالتقدير على مثال موازٍ له، فالتشابه بين القياس في اللغة (رد الشيء إلى نظيره) والفقه (حمل فرع على أصل) يعد من باب الترادف، فالنظير مماثل للأصل كما أنَّ الفرع جزء من الأصل.

١- ينظر: الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت: ٣٨٤ هـ)، **رسالة الحدود**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر، ج ١، ص ٦٦، ينظر: ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، **مجمل اللغة لابن فارس**، ط ١، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦ م، ج١، ص٧٣٩. وينظر: ابن منظور، **لسان العرب** (قيس)، ج٦، ص ١٨٧. ينظر: الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ)، ينظر:**المعجم الوسيط**، ج٢، ص٧٧٠، **القاموس المحيط**، ط ٨، تحقيق: محمد نعيم، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥ م، ج ١، ص ٥٦٩. ينظر:**المعجم الوسيط**، ج٢، ص٧٧٠.

القياس اصطلاحًا:

أورد العلماء تعريفات عدة لمصطلح القياس، إذ عرَّفه الرماني: الْقيَاس الْجمع بَين أول وثان يَقْتَضِيهِ فِي صِحَة الأول صِحَة الثَّانِي، وَفِي فَسَاد الثَّانِي فَسَاد الأول"[1].وحده ابن بابشاذ:" القياس بحمل شيء على شيء لضرب من الشبه"[2].

قال ابن الأنباري: " وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: " هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع ". وقيل: " هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع " وقيل: " هو اعتبار الشيء بشيء بجامع"[3].

وعرّفه المخزومي من المحدثين: " حمل مجهول على معلوم، حمل ما لم يسمع على ما يسمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت "[4].

نلاحظ من التعريفات السابقة أن هناك طرفين مقيس، ومقيس عليه، وبينهما مماثلة، ومشابهة، فنعطي حكم المقيس المقيس عليه، فالقياس تطبيق الحكم الذي ثبت لفصيح المسموع على كلام العرب من كلام جديد يركبه المتكلم وفق المقاييس العربية،

---

[1] - الرماني، **رسالة الحدود**، ج ١، ص ٦٦.

[2] - بابشاذ، طاهر بن أحمد(ت: ٤٦٩ هـ)، **شرح المقدمة الحسبة**، ط ١، خالد عبد الكريم، الكويت، المطبعة المصرية، ١٩٧٧ م، ج ١، ص ٩٠.

[3] - الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد(ت ٥٧٧ هـ)، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ط ٢، ت سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ١٩٧١ م، ص ٩٣.

[4] - المخزومي، مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط ٢، ت مصطفى السقا، بيروت، لبنان، دار الرائد العربي، ١٩٨٦، ج١، ص ٢٠.

وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[1]. وهذا جميع ما ذكره العلماء من تعريفات فهي متقاربة.

[1] - ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، **الخصائص**، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتب، ج١، ص ١١٤.

المبحث الثاني: أنواع القياس عند سيبويه

أولا: القياس الاستعمالي (القياس اللغوي): " اللغة سمعت عن العرب بلفظها ونطقها، وقام العلماء باستقراء كلام العرب من مضانه؛ لصياغة القاعدة النحوية التي أصبحت حكمًا يقاس عليه، ودلل على ذلك ماذكره السيوطي في كتابه الاقتراح "وقال صاحب (المستوفى): كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر"[١].

وهو مقارنة كلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية، وهو انتحاء كلام العرب "[٢].

وكما ذكره الدكتور تمام حسان أن القياس الاستعمالي هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة"[٣].

إذًا القياس اللغوي يمثل المسموع من كلام العرب، وتطبيقاً للحكم النحوي الذي قنن بناء على المسموع من كلام العرب، والسير على مجاريه وأنظمته.

ثانيًا: القياس النحويّ: يشكل القياس النحوي جوهر عملية القياس؛ لأنَّه يكون فيه حمل لفرع على أصل، أو تقدير الفرع بحكم الأصل، أو إجراء حكم الأصل على الفرع، أو إلحاق الفرع بالأصل، وهذا ما أشار له ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة) بأنَّ معناه في اللغة: التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا، أي:

---

[١] - السيوطي، الا**قتراح في أصول النحو**، ج ١، ص ٧٩.

[٢] - أنيس، إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط ٦، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨، ج١، ص١.

[٣] - حسان، تمام حسان، **الأصول**، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠ م، ج ١، ص ١٥١.

قدرته، ومنه المقياس، أي: المقدار، وقيس رمح، أي: قدر رمح، وقال: وهو في عرف العلماء –أي: في اصطلاحهم– عبارة عن: تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة"[١].

ومما سبق يلاحظ أنَّ التعريفات السابقة تدلل على أن هناك طرفًا يقاس على طرف آخر، ويحمل عليه، ويأخذ حكمه، ولابد من الإشارة إلى أن النحاة وضعوا أركانًا للقياس، وهي الأصل، والفرع، والعلة، والحكم، وهذا كتب في الكثير من الأبحاث، وما يهم هو التطبيق على أقسام القياس النحوي من خلال كتاب سيبويه.

وقد أشار ابن الأنباري في قوله:(أصوله اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة"[٢].

- **أقسام القياس النحويّ**

أولا: قياس علّة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد "[٣].

---

[١] - الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ج ٢، ص ٩٣.
٢ - السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**،ج ١، ص ٨٠.
[٣] - الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ج ١، ص ١٠٥.

ومن الأمثلة قول سيبويه:" والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل. فأمَّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ" [١].

ومثال ذلك يقول سيبويه: "وذلك: كُسيَ عبدُالله الثوبَ ، وأُعطي عبدُالله المالَ رفعتَ عبدَالله ههنا كما رفعته في ضُربَ حين قلت ضُرِبَ عبدُالله، وشغلت به كُسيَ وأُعطِيَ كما شغلت به ضُرِبَ. وانتصب الثوبُ والمالُ؛ لأنَّهما مفعولان تعدّى إليهما فعلُ مفعول هو بمنزلة الفاعل "[٢]. وهنا حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد، وذلك بعمل نائب الفاعل كما هو موضع الرفع للفاعل.

"أمَّا ما كان فِعلةً فهو بمنزلة غير المعتل، وذلك: قيمةٌ وقِيمٌ وقِيماتٌ، ورِيبةٌ ورِيباتٌ ورِيبٌ، وديمةٌ وديماتٌ ودِيمٌ، وأما ما كان على فَعَلةٍ فإنه كُسّر على فِعال، قالوا: ناقةٌ ونياقٌ، كما قالوا رَقبةٌ ورِقابٌ، وقد كسروه على فُعلٍ، قالوا: ناقةٌ ونُوقٌ، وقارةٌ وقُورٌ، ولابةٌ ولُوبٌ؛ وأدنى العدد لاباتٌ وقارات، وساحةٌ وسُوحٌ، ونظيرهن من غير المعتل: بدنةٌ وبُدنٌ، وخشبةٌ وخُشبٌ، وأكمّةٌ وأُكمٌ. وليس بالأصل في فَعلةٍ وإن وجدت النظائر. وقالوا: أينُقٌ، ونظيرها أكمةٌ وآكمٌ. وقد كُسّرت على فِعلٍ كما كُسّرت ضيعةٌ، قالوا: قامةٌ وقِيمٌ، وتارةٌ وتِيرٌ. وقال:يَقومُ تاراتٍ ويَمْشي تِيرا" [٣].

وهنا تم حمل الجمع باعتلاله على الأصل المفرد؛ لأنَّه معتل.

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٣٣، ٣٤.
٢ - **المرجع السابق**، ج ١، ص٤١، ٤٢.
٣ - **المرجع السابق**، ج ٣، ص ٤٩٥.

"اعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، ويقول: هنوان فيجريه مجرى الأب. فمن فعل ذا قال: هنواتٌ، يردُّه في التثنية والجمع بالتاء، وسنةٌ وسنوات، وضعة وهو نبتٌ ويقول: ضعواتٌ، فإذا أضفت قلت: سنويٌّ وهنويٌّ، والعلة ههنا هي العلة في: أبٍ وأخٍ ونحوهما، ومن جعل سنةً من بنات الهاء قال: سنيهةٌ وقال: سانهت، فهي بمنزلة شفة، تقول: شفهيٌّ وشنهيٌّ" [١].

العلّة هي النسب إلى الكلمات ذات الحرفين في أخ، وأب، ورد المحذوف عند النسب كما هي أخ أخوي، حملوا هن على أب، وأخ.

ثانيا: قياس الشبه: وهو " أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي عُلق عليها الحكم في الأصل "[٢].

ومثال ذلك: يقول سيبويه: "ائتني بعد ما تفرُغُ، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ، وتفرغ صلة، وهي مبتدأة، وهي بمنزلتها في الذي إذا قلت بعد الذي تفرغُ، فتفرغ في موضع مبتدإٍ؛ لأن الذي لا يعمل في شيء، والأسماء بعده مبتدأة، ومن زعم أنَّ الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنَّه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم؛ ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم"[٣].

وهنا حمل إعراب ما بعد ما المصدرية، على إعراب ما بعد الذي اسم موصول؛ لأنَّ الذي لا يعمل في شيء، والأسماء بعده مبتدأة.

---

[١] سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٣٦٠.
[٢] الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ج١، ص ١٠٧.
[٣] سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ١١.

في باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع يقول:"لغة أهل الحجاز، ثم يَصيرُ إلى أصله، وذلك الحرفُ " ما ". تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنَّه ليس بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأمَّا أهلُ الحجاز فيشبَهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها " [1]؛ لأنَّ الحجازيين يشبهون "ما" بليس لأنَّها تشبهها في المعنى والتميميون لا يعملونها، لأنَّهم يشبهونها بهل.

وزعم الخليل رحمه الله أنَّهم نصبوا المضافَ نحو: يا عبدَ الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلًا صالحًا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلَك وهو بعدَك. ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبلُ وبعدُ، وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل. (٢) وهنا حمل الفرع على الأصل بمكانة الموضع في النصب للاسم المعرفة المضاف، وشُبِّه في الموضع به الاسم النكرة المضاف، كما هو في قبلَك وبعدَك. وذلك قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وإنَّ عمرًا مسافرٌ، وإنَّ زيدًا أخوك. وكذلك أخواتها.

وزعم الخليل أنَّها عملت عملين: الرفعَ والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ.[3] أنَّ كلاهما يدخل على الجملة الاسمية إذ إنَّ تنصب وترفع، وكان ترفع الاسم وتنصب الخبر.

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٥٧.
٢ - **المرجع السابق**، ج ٣، ص ١٨٣.
٣ - **المرجع السابق**، ج ٢، ص ١٣١.

وقد جاؤوا بالفعلين في أشياء تقاربت. وذلك: الطوفان، والدوران، والجولان. شبهوا هذا حيث كان تقلباً، وتصرفاً بالغليان والغثيان؛ لأنَّ الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه، وقد قالوا: الجول والغلي، فجاءوا به على الأصل [1]. شبهوا المصدر الغليان والغثيان بالطوفان والدوران على التقلب والتصرف.

ثالثًا: قياس طرد: وهو" الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإحالة في العلّة. واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنَّه ليس حجة؛ لأنَّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنَّك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لا طَّرد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لا طَّرد الإعراب في كل اسم غير منصرف؛ فلمَّا كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أنَّ بناء (ليس) لعدم التصرف، ولا أنَّ إعراب مالا ينصرف لعدم الانصراف؛ بل نعلم يقينا أنَّ (ليس) إنَّما بني لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وأنَّ مالا ينصرف إنَّما أعرب لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب"[2].

"وقالوا: رجل صنع وقوم صنعون، ورجل رجل وقوم رجلون – والرجل هو الرجل الشعر– ولم يكسروهما على شيء، استغني بذلك عن تكسيرهما. وإنَّما منع فعل أن يطرد اطراد فعل أنّه أقل في الكلام من فعل صفة. كما كان أقل منه في الأسماء. وهو

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٤، ص ١٥.
٢ - الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ج ١، ص ١١٠.

في الصفة أيضا قليل" [١]. وهنا جمع الصفات التي تخص العاقل بالواو والنون كجمع الأسماء.

"فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكنًا في الأصل، ولم يكن ألفًا، ولا واوًا، ولا ياءً فإنك تسكن المعتل، وتحول حركته على الساكن، وذلك مطرد في كلامهم" [٢]. وهنا تسكين حرف العلة، وإلقاء حركته على الحرف الذي قبله ومثال على ذلك: أبَان والأصل فيها أبْيَن.

"أمَّا جذبت وجبذت ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حدته، لأنَّ ذلك يطّرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه. وليس هذا بمنزلة ما لا يطّرد ممّا إذا قلبت حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فعل أو واحد هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلا عليه كدخول الزوائد".[٣] إنَّ هاتين الكلمتين جذبت وجبذت كل منهما له معنى وتصرف مختلف، وليس كل واحد منهما مقلوبا عن الآخر.

للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، أو المحمول عليه وهو الواقعة التي ثبت حكمها بالنص، أو الإجماع، وفرع وهو المقيس، أو المحمول وهو الواقعة التي يراد معرفة حكمها، وحكم وعلة جامعة بين الأصل والفرع، ومثال ذلك:" إن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه،

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٦٢٩.
٢ - **المرجع السابق**، ج ٤، ص ٣٤٥.
٣ - **المرجع السابق**، ج ٤، ص ٣٨١.

فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل. فالأصل: هو الفاعل، والفرع: ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم: هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنَّما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو "[1].

أسَّس سيبويه كتابه على علم دقيق النقل عن العرب، واستقصاء عن اللغات من كلام العرب، إذ اعتمد سيبويه على منهج القارئ الذي ينقل فيه واقعية النص المحكيَّة من حيث اللغة، فقد كان يعتمد قياسه على المنقول عن العرب باستشهاده من القرآن الكريم، ومن كلام العرب شعرًا ونثرًا، إذ كان يتطلع إلى النص من جميع جوانبه المختلفة، ويدرس علاقته التركيبيَّة، والدلاليَّة، والحركات الإعرابيَّة التي تترتب على ذلك، وقد بنى سيبويه القياس في بعض الأبواب عن أبي عمر وعيسى من خلال كتابه.

ولم يكن يطرق هذا الباب أولا، وإنما أخذ عن شيوخه حتى توصل إلى إبرام حكمه النحوي، واعتماده على أمثلة شيوخه بذلك، وقد عالج كثيرًا من القضايا في مفهوم (الأصل والفرع) من لغات كثير من الأقوام، ومنهم: (لغة فزارة، وهذيل، وقيس، وطي) إلا أنها ساعدت عن تفصيلات في بعض الأحكام المطلقة.

---

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٩٣.

اعتمد سيبويه المنهج الذي اعتمده شيوخه في القياس، وأساس مبادئ القياس عنده هي (نظرية الأصل) التي هي الأصل والأساس في كتابه. إذ إنَّه استخدم كلمة (أول) مرادفًا لمصطلح الأصل في بعض النصوص، ومثال على ذلك: "واعلم أنَّ النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكّنًا؛ لأنَّ النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به . فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة"[١].

ومثال ذلك أيضًا: في باب هذا باب ما يجري مما يكون ظرفًا هذا المجرى " فكأنَّك قلت: يوم الجمعة مبارك، ومكانكم حسن، وصار الفعل في الموضع هذا، وإنَّما صار هذا كهذا حين صار في الآخر إضمار اليوم والمكان، فخرج من أن يكون ظرفًا كما يخرج إذا قلت: يوم الجمعة مبارك، فإذا قلت: يوم الجمعة صمته، فصمته في موضع مبارك حيث كان المضمر هو الأول كما كان المبارك هو الأول"[٢].

أوضح سيبويه أنَّ الأصل في تركيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل، ومن ثم يليه الفاعل، ويأتي المفعول به بعد الفاعل، وفي ذلك يقول سيبويه في بناء الاسم على الفعل: " فإن بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدا، وهو الحد؛ لأنَّك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمرا: حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل"[٣].

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٢٢.
[٢] - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٨٤.
[٣] - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٨٠.

ويضع ذلك في مكان آخر: " فإن قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول: لأنَّك إنَّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما.... فمن كان حد اللفظ أن يكون فيه في الفاعل مقدَّما "[١].

وأشار سيبويه إلى ذلك في التقديم بقوله " كأنَّهم إنَّما يقدمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنياهم "[٢].

وذكر عبد القاهر الجرجاني هدفًا بلاغيًّا على التخصيص: " وقد يدل تقديم المفعول على التخصيص.وهذا هو الطالب، وإنَّما قلنا هو الطالب لأنَّ التقديم قد يكون للعناية به والاهتمام بشأنه"[٣].

أمَّا مفهوم الأصل عند سيبويه للإسناد، فالأصل في الإسناد هو المبتدأ، والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه، ففي باب الابتداء أجرى سيبويه تداخلًا، بين قياس الترتيب وقياس الإسناد: " فالمبتدأ كل اسم ابتدأ ليبنى عليه كلام، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"[٤]. إذًا المبتدأ هو الأساس، والخبر هو المتمم له في الإسناد فله أصل يثبته، وفرع يبين معناه، ولا يستغني أحدهما عن الآخر.

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٣٤.
[٢] - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٣٤.
[٣] - المراغي، أحمد بن مصطفى (ت ١٣٧١ هـ)، **علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»**،ج ١، ص١٠٧.
[٤] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ١٢٧.

وقد نهج سيبويه بتحليل الأحكام النحوية، وطبَّق أمثلة متعددة مثل: همزة الاستفهام، فهي الأصل وباقي الأدوات فروع: "أمَّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز؛ لأنَّها حرف استفهام لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره"[١].

وأيضًا من تصنيف سيبويه لأدوات الاستثناء يجعل سيبويه إلّا هي الأصل وباقي الأدوات تحمل عليها في المعنى: " فحرف الاستثناء إلّا، وما جاء من الأسماء إلّا غير وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلّا: لا يكون، وليس، وعدا، وخلا "[٢].

إلّا أنَّ سيبويه اتخذ (الأصل والفرع) أساسا في تصنيف أصوات العربية وتفسير خصائصها: " فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا... وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروف من فروع وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثير يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار.... وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن، ولا في الشعر"[٣]. وقد افتتح السيوطي هذه المسألة بقوله:" القياس في العربية على أربعة أقسام وما ذكره السيوطي:أنَّ هذه الأقسام هي أقسام القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه" [٤].

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٣٢٨، ٣٢٩.
[٢] - **المرجع السابق**، ج ٢، ص ٣٠٩.
[٣] - **المرجع السابق**، ج ٤، ص ٤٣١، ٤٣٢.
٤- السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ج ١، ص ٨٥.

أولا: حمل فرع على أصل:

أن يأخذ المقيس حكم المقيس عليه، لأنَّه أصله فالمقيس عليه هو الأصل، والمقيس هو الفرع وللأصل حكم فيأخذ الفرع حكم أصله.

كقول سيبويه: " وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيدًا قائمًا ضربت؛ لأنَّ الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"[1].

أي أنَّ الأصل أن يكون الفعل مبتدأ وبقوله أيضا: " وتقول في الخبر وغيره: إنَّ زيدًا تره تضرب، تنصب زيدا، لأن الفعل أن يلي إن أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعد من الرفع لأنَّه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ.

وإنَّما أجازر تقديم الاسم في إنَّ لأنَّها أم الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر"[2].

إنَّما أخذ الفرع بتقديم الاسم على الأصل بابتداء الفعل فالمقيس عليه ضعف تقدم الاسم على فعل الجزاء، ولا يبنى فيها الاسم على المبتدأ.

---

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٢٠.

[2] - **المرجع السابق**، ج ١، ص١٣٤.

ثانيا: حمل أصل على فرع.

وهو أن يثبت الحكم للفرع ثم يحمل الأصل عليه، وهو عكس حمل الفرع على الأصل وقد اعتمد السيوطي في كتابه (الاقتراح)، وذكر أنَّ هذا القسم من القياس يسمى قياس الأولى؛ لأنَّه إذا ثبت الحكم للفرع فالأصل أولى به [١].

وقال ابن جني: " أنَّ الفروع إذا تمكنت " قويت قوة تسوغ" حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم"[٢].

ومثال ذلك ما ذكره سيبويه: "وذلك قولك: هذا ضارب زيدًا غدًا. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدًا غدًا. فإذا حدَّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضارب عبدالله الساعة، فمعناه وعمله مثل [هذا] يضرب زيدًا الساعة. وكان [زيدٌ] ضاربا أباك، فإنَّما تحدث أيضًا عن اتصال فعل في حال وقوعه. وكان موافقًا زيدًا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيدًا.فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا"[٣].

إنَّ الأصل أدَّى حكما فاستفاد الفرع ما كان قد أداه الأصل له، فشبه اسم الفاعل بالفعل لما أدَّاه من عمل الفعل. وكما بيَّن سيبويه أنَّه جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونًا.

---

[١] - السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ج ١، ص ١٩٢.
[٢] - ابن جني، **الخصائص**، ج ١، ص ١٨.
[٣] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٦٤.

ثالثًا: حمل نظير على نظير

وهو حمل الشيء على الشيء، يشبهه ويماثله، وقد تكون المماثلة بين المحمول عليه في اللفظ دون المعنى أو في المعنى دون اللفظ، أو فيهما معا"[١].

أ- **حمل النظير على النظير في اللفظ دون المعنى،** ومثال ذلك زيادة أن المصدرية الظرفية بعد ما الموصولة يشبههما في اللفظ بـ " ما" النافية التي تزاد " إن " بعدها كثيرًا كما في قول النابغة:

"ما" إنْ " أتيتُ بشَيءٍ أنتَ تَكْرهُهُ إذًا فلا رَفَعَتْ سَوْطي إليَّ يَدِي [٢]

ومثال على ذلك أيضًا بناء حذام على الكسر تشبيه له بالفعل كما ورد في كتاب سيبويه:" ومما يدلُّك على أنَّ فعال مؤنثة قوله: دعيت نزال، ولم يقل دعي نزال وأنَّهم لا يصرفون رجلًا سموه رقاش وحذام ويجعلونه بمنزلة رجل سموه يضق وأعلم أنَّ جميع ما ذكر في هذا الباب منه فقال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسمًا لمذكر لم ينجزّ أبدًا، وكان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بعناقٍ، لأنَّ هذا البناء لا يجيء معدولًا عن مذكّر فيشبَّه به، تقول: هذا حذام ورأيت حذام قبل، ومررت بحذام قبل سمعت ذلك ممَّن يوثق بعلمه. وإذا كان جميع هذا نكرةً انصرف كما ينصرف عمر في النكرة، لأنَّ ذا لا يجيء معدولًا عن نكرة"[٣].

---

[١] – مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو**، جامعة المدينة العالمية، ج ١، ص ٢٠٧.
٢ – **المرجع السابق**، ج ١، ٢٠٨.
[٣] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٢٧٩، ٢٨٠.

ومثال ذلك فيما ذكره سيبويه: "وأمَّا "من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابًا: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها" [١].

ب- **وهي حمل النظير على النظير في المعنى دون اللفظ،** ومثال ذلك: قول السيوطي: " جواز غير قائم الزيدان، حملا على: ما قام الزيدان، لأنَّه في معناه "[٢].

" وإنَّما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتَّى كأنّك قلت: إنَّ زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَل اللامُ.

وتقول سيفعلُ ذلك وسوفَ يفعل ذلك فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"[٣]. وهنا نظير دخول اللام على الأسماء، للتقصير على الحال كما هو دخول سوف والسين للتقصير على المستقبل.

ج- حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى، ومن أمثلة الثالث اسم التفضيل وأفعل في التعجب فإنَّهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبه بـ (أفعل) في التعجب وزنًا وأصلًا وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التَّفضيل في ذلك.

---

[١]- سيبويه، **الكتاب**، ج ٤، ص ٢٢٤.
[٢]- السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ج ١، ص ٢٠٥.
[٣]- سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٤.

قال الجوهري:

" ولم يسمع تصغيره إلا في أملح وأحسن ولكن النحويين قاسوه فيما عداهما "(١).

رابعًا: حمل ضد على ضد

"حمل الشيء على ضدّه أو على نقيضه وهو الصورة الرابعة من صور القياس فمن أمثلته النصب بـ (لم) حملًا على الجزم بـ (لن). ولم من أدوات جزم الفعل المضارع فإنَّ الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل"[٢].

ومثال ذلك ما ذكره ابن الوراق من كتاب سيبويه: " فإذا كان تركيب الحروف يخرجها عن حكم ما كانت عليه قبل التركيب لم يلزم الخليل في لا أن الذي ذكرناه، إلا أن قول الخليل في الجملة ضعيف من وجه آخر وهو أنَّ اللفظ متى جاءنا على صفة ما وأمكن استعمال معناه لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فلما وجدنا أنَّ معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجز أن ندعي أنَّ أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة ولا ضرورة، ويدل أيضًا على ضعف قول الخليل أنَّه يجوز أن يليها الماضي و (أن) لا يليها إلّا المستقبل، فعلمنا أنَّ حكم (أن) ساقط وأن (لن) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل"[٣].

---

[١] - السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ج ١، ص ٢٠٧.

[٢] - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

[٣] - ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس(ت ٣٨١ هـ)، **العلل في النحو**، ط ٢، تحقيق: مها مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ١٤٢٦، ج ١، ص ٧٤.

"وأمَّا غيره فزعم أنَّه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنّها بمنزلة شئ على حرفين ليست فيه زيادة، وأنَّها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنَّه ليس واحد من الحرفين زائدًا. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمَّا زيدًا فلن أضرب لأنَّ هذا اسم والفعل صلة فكأنَّه قال: أمَّا زيداً فلا الضرب له"[١].

" وقالوا: علم علما، فالفعل كبخل يبخل، والمصدر كالحلم، وقالوا: علام، كما قالوا في الضد: جاهل، وقالوا: عليم، كما قالوا: حليم"[٢].

إذا فإنَّ القياس هو حمل غير منقول على منقول إذا كان معناه، أو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، كما عرفنا أنَّ القياس أربعة أركان وهي المقيس عليه، والمقيس، والحكم، والعلة الجامعة.

وقد صرح ابن جني في الخصائص: " بأنَّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب"[٣].

وإذ قال المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب إذ سبقه إليه سيبويه بقوله:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[٤].

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٥.
[٢] - **المرجع السابق**، ج ٤، ص ٣٥.
[٣] - ابن جني، **الخصائص**، ج ١، ص ١١٥.
[٤] - مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو**، جامعة المدينة العالمية، ج١، ص٢١٥، ٢١٦.

أما القسم الثالث من أركان القياس فهو الحكم:

وهو ثمرة القياس ونتيجته العلمية وهو إعطاء حكم الأصل للفرع ولا قياس للحكم وقد قال السيوطي: أنَّ هناك إجماعا على أنَّ الحكم إذا ثبت استعماله عن العرب كان القياس عليه ممَّا لا خلاف فيه كرفع نائب الفاعل قياسًا على الفاعل"[1].

[1] - مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو**، ج١، ص ٢٢٣.

المبحث الثالث: العلة النحوية وأنواعها في كتاب سيبويه

لقد تشعَّبت العلة النحوية وتنوَّعت على أيدي النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه، كل يضيف إلى من جاء قبله علة جديدة، وكأنَّ الكتاب وصاحبه سيبويه قد كان مكمن هذا التشعب؛ لما أحدثا من أثر في طبيعة تناول المسائل النحوية وتوجيهها، ويُعدّ كتاب التصريف لأبي عثمان المازني أوّل كتاب تعرَّض لأنواع العلل منها: "علة الاستثقال، وعلة الاستخفاف، وعلة الالتباس، والقرب والبعد من الطرف، والبقاء على الأصل في الواحد والجمع، والقلة والكثرة في المسموع والمستعمل، والأخذ بالنظير وحمل الأصل على الفرع"[١].

وهكذا تشعبت العلة النحويّة وتعدَّدت أقسامها على أيدي النحاة المتأخرين فكانت ما يقارب أربعة وعشرون منها: "علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى"[٢].

---

[١] - الحديثي، **الشاهد وأصول النحو**، ص ٣٢٣، ٣٢٤.

[٢] - السيوطي، **الاقتراح**، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٩.

والباحث في كتاب سيبويه، " لا يجد أنَّ سيبويه يصرح أحيانًا بذكر علَّة للمسألة أو للحكم ويكتفي بأن يقول:"لأي الشيء أو لأنَّه، أو لأنَّ، أو وذلك لأنّ، أو لم كانت كذلك إلى غير ذلك من الألفاظ قبلها، والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علّة لما قبلها من حكم أو نحوه "[١].

وقد أورد سيبويه العلل في كتابه متفرقة، وفي ثنايا مسائله التي عالجها، فسنذكر أهم هذه العلل التي كانت متداولة، وشائعة في كتابه ومنها:

١- التخفيف :

إنَّ علّة التخفيف من أبرز العلل التي صرّح بها سيبويه في كتابه، وتعود كثرة استعمالها لهروب اللسان العربي من ثقل اللفظ إلى خفته، إذ نلاحظ كثيرًا من الألفاظ العامية الشائعة قد نقلت من الفصحى بعد جنوحها نحو الخفة، وفي علم اللغة الحديث نجد أنّ قانون الاقتصاد اللغوي يتَّسق مع مفهوم هذه العلّة، ويعنى بهذا القانون أنَّ المتكلم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكارٍ، أو ما في نفسه من إحساسات مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر القدماء عن ذات المفهوم بمصطلح الاستخفاف، واختلاف المصطلحات عائدٌ بطبيعة الحال؛ لاختلاف الأزمنة، وما يصحبها من تطوّر[٢].

[١] - الحديثي، خديجة، **دراسات في كتاب سيبويه**، الكويت، وكالة المطبوعات، ص ١٨٧.
[٢] - الحلواني، محمد خير، أصول **النحو العربي**، ط٢، الأطلسي، ص ١١٤.

يورد سيبويه في كتابه أمثلة كثيرة يستشهد بها على هذه العلَّة، منها: حذف النون والتنوين دون تغيير للمعنى أو جعله معرفة، من ذلك قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ}[الأنبياء:٣٥]، وقول الخليل: هو كائنُ أَخِيك، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ أَخاك [١].

يورد سيبويه كلام الخليل مستشهدًا به على حذف حرف الجر، وأل التعريف للتخفيف ومفاده أنَّ قولهم: لاهِ أبوك، لقيته أمس، إنَّما هو على لله أبوك، ولقيته أمس، ثم يعلل سيبويه حذف الجار والألف واللام يعود للتخفيف على اللسان، لكنه يبيِّن للقارئ أنَّه لا يجوز إضمار جميع حروف الجر؛ لأنَّ الجار والمجرور كلاهما داخل بالآخر فكأنَّهما حرفًا واحدًا؛ لذلك فهو قبيح، ولكن يُلجأ لإضماره وحذفه فيما كثر في كلام العرب لحاجتهم للتخفيف فيما كثر استعماله[٢].

٢- كثرة الاستعمال :

ترتبط على كثرة الاستخدام ارتباطًا وثيقًا بعلة التخفيف؛ وذلك لأنَّ كثرة استعمال اللفظ أو التركيب يعرضه للتغير طلبًا للخفَّة، أي أنَّ الخفَّة لا تأتي إلَّا من كثرة الاستعمال، وقد اعتمد سيبويه على الكثرة ممَّا ورد في كلام العرب الموثوق بهم أساسًا للقياس على هذه العلَّة [٣]. ليس هذا فحسب، بل جعل سيبويه من علَّة كثرة الاستعمال

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ١٦٦.
٢ - **المرجع السابق**، ج ٢، ص ١٦٢.
٣ - الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ص ٢٥٦.

عنوانًا لباب من أبواب كتابه "[1]. وعلَّل فيه حذف الفعل العامل في (ديار مية) في قول ذي الرمة:

ديار مية إذا مَيٌّ مُساعِفةٌ ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

إذ إنَّ الأصل في الكلام: اذكر ديار مية ولكنه حذف (اذكر)؛ لكثرة ورود ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه "[2].

إنَّ أكثر علل النداء في الكتاب ترجع إلى كثرة الاستعمال في النداء، فيبيِّن سيبويه" أنّ الترخيم لا يكون إلّا في النداء، وذلك لكثرته في كلامهم، فحذفوا أداة النداء كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النّداء"[3].

وبرزت علَّة كثرة الاستخدام في كتاب سيبويه عند تعليله لحذف خبر لولا عندما ذكر: باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا. أما لكان كذا وكذا، فحديثٌ معلّقٌ بحديث لولا. وأما عبد الله، فإنَّه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك، إنَّما رفعتَه على ما رفعتَ عليه زيدٌ أخوك. غير أنَّ ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ. وحُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام حذفهم الكلام من إمالا، زعم الخليل رحمه الله أنَّهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعلْ كذا وكذا إمالا، ولكنَّهم حذفوه لكثرته في الكلام [4].

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٢٨٠.
٢ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٨٠.
٣ - **المرجع السابق**، ج٢، ص ٢٣٩.
٤ - **المرجع السابق**، ج٢، ص ١٢٩.

٣- الاستغناء:

يكثر الاستعمال على الاستغناء عند اللّغويين، ويقصد بهذه العلّة الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا، وجاز للشاعر حال احتياجه أن يقول في رجل: أرجال وفي سبع: أسباع، لأنّه الأصل [١].

وتستغني العرب بالفرع عن الأصل وما يثبت ذلك، ورود جموع لا مفرد لها في اللغة كمذاكير ونحوه [٢].

ويوضِّح سيبويه علَّة الاستغناء بكتابه، إذ إنَّ العرب يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا، تقول العرب: يدَعُ ولا تقول: ودَعَ؛ وذلك لاستغنائهم عنها بكلمة ترَك، وكذلك قولهم: أسطاع يسطيع، وأصلها أطاع يطيع، فزادوا السين عوضًا من ذهاب حركة العين من أفعل، وكذلك قولهم اللهم، حذفوا "يا" وألحقوا الميم عوضًا عنها[٣].

ومن أمثلة الاستغناء عند سيبويه تعليله بعدم العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل إذا أمكن الإتيان بالمتصل، فيبيّن أنَّ الضمائر المنفصلة جميعها لا يقع شيء منها في موضع شيء، ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له، وذلك لأنّهم استغنوا بهذا فاسقطوا ذلك [٤].

---

١ - الأزدي، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر(ت: ٢٨٥ هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق، بيروت، عالم الكتب، ج ٢، ص ٢٠١.

٢ - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: ٩١١ هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، ج٣، ص ٣١٢.

٣ - سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٢٥.

٤ - **المرجع السابق**، ج٢، ص ٣٥١، ٣٥٢.

٤- طول الكلام

لم يكثر استعمال هذه العلة في الكتاب كسابقاتها من العلل، إلّا أنَّ سيبويه أوردها حينما علَّل جواز حذف الضمير من صلة الموصول كقولهم الذي رأيت فلان، فحذفت هنا الهاء، واستحسن حذفها لتمام الاسم به، وليس بخبر ولا صفة فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد، كما كرهت العرب طول كلمة أشهيباب فحذفوا منها الياء [١].

وبما أنَّ المنادى المضاف طال بالمضاف إليه، والشبيه بالمضاف طال بما بعده، والنكرة غير المقصودة طالت بالتنوين اختارت العرب لها أخف الحركات وهي الفتحة تناسبًا مع طول الكلام، فنصبوا المضاف نحو : يا عبد الله، ويا أخانا والنكرة حين قالوا: يا رجلًا صالحًا، حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك [٢].

٥- الحمل على المعنى

اعتمد النحاة كثيرًا على المعنى في عللهم، وأرجعوا إليه كثيرًا من الظواهر النحوية وراعاه سيبويه في منهجه، فبيَّن أنَّ ما منع العرب من أن يستعملوا في كدت وعسيت الأسماء أنَّ معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله أن نحو قولهم: خليقٌ أن يقول ذاك، وقارب أن لا يفعل. ألا ترى أنَّهم يقولون: عسى أن يفعل. ويضطر الشاعر

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٨٧.
٢ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ١٨٢، ١٨٣.

فيقول: كدت أن، فلما كان المعنى فيهنّ ذلك تركوا الأسماء؛ لئلّا يكون ما هذا معناه كغيره، فيلبس عليهم، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت، لأنَّه فعلٌ مثله"[١].

ومن أمثلة الحمل على المعنى أيضًا تعليل سيبويه لعدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين لـ (ظن وأخواتها) إذ يقول: لبيان ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينًا كان أو شكًّا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك، من هو، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشَّك، أو تقيم عليه في اليقين[٢].

٦- علّة القبح

ترتكز هذه العلّة على قبح أمر واستكراهه في التركيب أو الكلمة، فيفرّون من قبحه إلى ما يحسن ويستحب (٣)، وقد أورد سيبويه هذه العلَّة في مواضع كثيرة من كتابه، ومثال ذلك تعليله لقلة زيادة التضعيف، أو كما يسميها الزيادة من موضعها، فالزيادة لا يكون معها إلَّا من مثلها، فيلزم التضعيف في حال ورود الزيادة من موضعها، وإذا زدت من موضع العين كان الحرف على فعل في الاسم والصفة، فالاسم نحو (السلم) (الحمر)(الغلف) والصفة نحو (الزجح) فذكر هذه الأشياء في هذا الفعل كراهية التّضعيف[٤].

١- سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ١٢.
٢- **المرجع السابق**، ج ١، ص ٤٠.
٣- الحديثي، **الشاهد وأصول النحو**، ص ٣٧٥.
٤- سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٣٢٩.

وتأتي على القبح عند سيبويه بلفظ الكراهية، وورد ذلك عند تفسيره لكلمة الضاربي، فبيّن أنَّه اسم، ويدخله الجر، وإمَّا قالوا في الفعل: ضربني ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر[١].

وتأتي علَّة القبح في بعض الأحيان لتفسر التزام العرب استعمالًا ما، وتركهم الاستعمال الآخر الذي قد يجوز ولكنه قبيح؛ لأنَّه قد يكون خلاف الأصل. ومن أمثلة ذلك علَّة نصب تمييز(كم الخبرية) إذا فصل، فإذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكون، أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنَّه من القبح أن يُفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار فصارا كأنَّهما كلمة واحدة [٢].

٧- علّة عدم الاستعمال :

تسمى علّة عدم الاستعمال بعلّة (عدم الوجود) كذلك، ووردت عند سيبويه في باب الإضمار في ليس، وكان كالإضمار في (إن) ومثل ذلك في الإضمار قول العجير سمعناه ممّن يوثق بعربيته :

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ: شامِتٌ وآخَرُ مُثْنِ بالّذى كنتُ أصْنَعُ

١- سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٣٦٩.
٢ - **المرجع السابق**، ج ٢، ص ١٦٤.

أضمر فيها وقال بعضهم: كان أنت خير منه كأنّه قال : إنَّه أنت خير منه ومثله: " كاد تزيغ قلوب فريق منهم، وجيز هذا التفسير لأنَّ معناه: " كادت قلوب فريق منهم "كما قلت: ما كان الطيب إلَّا المسك، على إعمال ما كان الأمر الطيب إلّا المسك، فجاز هذا إذ كان معناه: ما لطيب إلّا المسك[١].

٨- علّة الالتباس :

استخدم سيبويه علّة عدم الالتباس عند تفسيره لالتزام العرب استعمالًا ما من استعمالات اللُّغة مختلفًا عما ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال تجنبًّا للالتباس الذي قد يحصل بين الاستعمالين.

وقد استعمل سيبويه مصطلح اللّبس للإشارة إلى الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى، أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه، وبهذه الدلالة شاع هذا المصطلح عند باقي النحاة[٢].

ومن أمثلة ذلك بناء الفعل المضارع على الفعل عند اتصاله بنون التوكيد، مع أنَّ حكمه الرفع، وعلّة ذلك خوف التباس فعل الواحد بفعل الجميع، ومن أمثلة ذلك قولك: هل تفعلن ذاك، وهل تخرجن يا زيد[٣].

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٧١.
٢ - خليل، الدكتور حلمي خليل، **العربية والغموض(دراسة لغوية)**، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط٢، ٢٠١٣ م، ص ٨٨.
٣ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٥١٩.

ومن أمثلة علّة الالتباس كراهية التباس لفظ بلفظ، أو معنى بمعنى كما في قوله: "وسألته عن قوله كما أنَّه لا يعلم ذلك، فتجاوز الله عنه، وهذا حق كما أنَّك معنا " فزعم أنّ العامل في (أن) الكاف و (ما) لغوا إلّا أنَّ (ما) لا تحذف منها كراهية أن يجيء ولفظها مثل:(كأن) كما ألزموا (النون): (لأفعلن) و (اللام) قولهم:(إن كان ليفعل) كراهية أن يلتبس اللفظان"(١). فعدم حذف (ما) إذن حتى لا يظن القارئ أو السامع أنَّ الكاف مع (أنَّه) فيحملها على (كأن) رغم أنَّ (ما) زائدة.

٩- علّة المشابهة :

تزخر كتب النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين بعلّة المشابهة، فتعد ملجؤهم حين يجدون ما يخرق أصولهم في كثير من الأحيان، إذ إنَّهم قسَّموا الكلام إلى ثلاثة أقسام، وبيَّنوا أصول كل قسم منها، وحين يخرج الاستعمال اللُّغوي إلى غير ما بنوا تكون المشابهة هي المتكأ للخروج من هذا الإشكال اللغوي. يقصد بعلَّة المشابهة في النحو العربي إلحاق الشيء بشبيهه في الحكم، وتخرجه عن أصله، وليس شرطًا أن يكون الشَّبه، فيكفي أدنى وجه للمشابهة ليجعل منه علَّة مشابهة ينسبها إلى العرب وهذه حقيقة أكدَّها سيبويه حين ذكر أنَّ من كلام العرب أنَّهم يشبّهوا الشيء بالشيء وإن لم يماثله في جميع الأشياء(٢).

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٤٧٠.
٢ - **المرجع السابق**، ج٣، ص ٢٧٨.

ومن الأمثلة على علّة المشابهة ما ذكره سيبويه بعدم الفصل بين شيء ممَّا ينصب الفعل وبين الفعل، سوى إذن؛ وذلك لأنَّ إذن أشبهت أرى فهي من الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تلغى وتقدم وتؤخر، فلمَّا تصرَّفت هذا التَّصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينهما وبين الفعل باليمين [١].

ومن الألفاظ التي استخدمها سيبويه للدَّلالة على هذه العلَّة لفظ (المضارعة) ، وعندما علّل إعراب المضارع لمضارعته الاسم، وعلّة بناء الفعل الماضي على الفتح لا السكون لمضارعته المضارع، ويطبّق عليها كذلك لفظ (المماثلة)، فالمشابهة، والمضارعة، والمماثلة مصطلحات للدّلالة على العلّة ذاتها[٢].

١٠- علّة النظير :

علّة النظير من العلل التي تجعل الشيء يجري على شيء آخر في الإعراب وذلك لمناظرته له في أمر [٣].

لم يسرف النحويون في التمسك بأصل هذه العلّة، بل ذكروا أنَّه ممَّا يؤنس به لا ممَّا ينفي بثبوت الأحكام، فإذا تأكَّد النحويّ أنَّ السماع صحيح القياس، واستأنس به لا

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ١٢، ١٣.
٢ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ١٦، الحديثي، **الشاهد و أصول النحو**، ص ٣٨٠.
٣ - السيوطي، **الاقتراح**، ص ٧١.

يبالي أكان للظاهرة نظير، أم لم يكن، أمَّا إذا لم يكن السماع صحيحًا، ولم يعضده القياس فلا بدّ من التماس النظير ليصح الحكم [١].

لجأ سيبويه لهذه العلّة مرَّات عديدة في كتابه، فعلَّل بها كسر تاء جمع المؤنث السالم في النصب؛ لأنَّ هذه التَّاء في التأنيث نظيرة واو وياء جمع المذكر السالم في التَّذكير، فأجروها مجراهما في النصب، وكذلك التَّنوين بمنزلة النون؛ لأنَّها في التّأنيث نظيرة الواو و الياء في التّذكير فأجروها مجراها [٢].

وكذلك نصب الأفعال الخمسة كجزمها بحذف النون نحو: لن يفعلا ولم يفعلا كما كان نصب جمع المذكر السالم كجره، حملوا النصب على الجزم في الأفعال كما حملوه على الجر في الأسماء، والعلّة هي لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، و الأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنّه ليس للفعل في الجر نصيب وذلك قولك: هما يفعلان، ولم يفعلا، ولن يفعلا [٣].

سعى سيبويه إلى إيصال نظرية كاملة الجوانب في الدرس العربي، وأنّه جعل القياس قوام هذه النظرية، واعتمد سيبويه المسموع والمنقول من كلام العرب؛ لتأسيس هذه النظرية، وقد استنتج سيبويه من تحليل النماذج اللّغوية ممَّا سمعه، وممَّا جمع من مسموع ومنقول عن شيوخه أن كل مستوى في العربية، من الأبنية والتَّراكيب والدلالات له أصل.

---

١ - الحلواني، **أصول النحو العربي**، ص ١٢٣.
٢ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٨.
٣ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ١٩.

وتبيّن له أنّ المتكلم يترف بهذه الأصول، ويزيد عليها من خلال الأبنية، أو التراكيب، أو يعيد ترتيبها، ويجري التغييرات ليرتّب عليها دلالة جديدة.

وقد أجرى سيبويه موازنة بين الأصل والفرع مبيّنًا ما طرأ على التراكيب من تغيير، وما ترتب على ذلك من دلالات جديدة، مفسّرًا ذلك على ما يطرأ من ظاهرة لغوية أخرى في الباب نفسه، أو في الأبواب الأخرى مستعينًا بالأساليب التركيبية الوفيرة لديه، وهذه الموازنة نجدها في كل باب من الأبواب في الكتاب.

إذ رأينا في كتاب سيبويه، أن العلماء لا يتعاملون مع الأبنية والتراكيب، على أساس أنّها ظواهر لغوية موروثة، همهم أن يصونوها أو يحفظوها من الضياع، وإنّما يتعاملون معها على أنّها ظواهر لغوية حسية متجددة، ومع أنّها تعتمد على أصول ثابتة، وأنّ بناء المفردات وفي حبك التراكيب أصلية، وقد تبيّن ذلك من منهجهم في رفض التراكيب وقبولها، فما يتعارض مع الأصل يرفضونه، وما يتفق فهو عربي فصيح. ممّا نجد أنَّ سيبويه، يتَّخذ من القياس وسيلة لتطور اللُّغة مما هي محافظة على أصالتها.

وقد تبيَّن من تحليل نصوص سيبويه وكما تقدم، أنَّه فهم أنَّ اللُّغة إنّما تكون بين متكلم وسامع، فهو مهتمًّا بحال المتكلم والسامع، والبيئة التي قيل فيها الكلام، في أثناء معالجة الأبنية والتّراكيب، وفي تحليلها وتفسيرها.

ومع أنَّ سيبويه اعتمد منهج النقل أساسًا في دراسته؛ ليبيّن أنَّه يتعامل مع لغة حقيقية هي كلام العرب، فإنَّه لم يكتفِ بمجرد تقديم وصف دقيق للغة، فقد كان يتدخل وإنَّما ليبيِّن السبب (العلّة) الذي أدَّى إلى التغيير في التركيب، وقد مكَّنه وفرة الأمثلة المنقولة والمسموعة من أن يجعل هذه العلل من صميم الاستعمال اللغوي، يقبل الظاهر لأنَّ العرب تقول كذلك ويرفضها لعدم وجود شبيه لها في كلام العرب.

ومنهج النقل الذي سار عليه سيبويه هو منهج القرَّاء، كما تقدَّم، فقد ثبت أنَّ شيوخه الذين استفاد منهم أساس قياسه، وذخيرته اللُّغوية، كانوا من القرَّاء.

ولذلك وجدناه لا يهمل لغة مهما قلَّ انتشارها. وبذلك ندخل هذه اللُّغات ضمن الإطار العام في القياس؛ لأنّها تعرضت لما تتعرض له كل الظواهر الباقية من التَّغير، ولكنها وصلت في تغيرها وتطورها، إلى مرحلة (المثل) أو مرحلة قريبة من المثل، ولم يعد بالإمكان تفسير تغيرها، أو تفسير علاقاتها التركيبيَّة بالقياس إلى التَّغيُّر العام الذي يطرأ على الظواهر اللغوية الأخرى، ولذلك لعدم وجود نظائر متشابهة في التَّركيب، أو البناء، أو لقلتها وهذا يعني أنَّها مطردة، فلا يقاس عليها، ولكن هذا لا يمنع من استعمال هذه الظواهر كما هي، وإنّما يترك الباب مفتوحًا أمام العباقرة من علماء اللغة العربية المحدثين، ليجعلوا لهذه الظواهر (الشاذة) أقيسة جديدة، ولا تتعارض مع الأقيسة العامة للّغة العربية، التي أثبتت دراسة العلماء في كتاب سيبويه، أنَّها أصول صحيحة.

وتبيّن من تحليل نصوص كتاب سيبويه، أنَّه اعتمد الأسس القياسية التي ثبت أركانها شيوخه، عبد الله ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمر بن العلاء، وأنَّه استفاد فائدة نطق كلمات الكتاب وتراكيبه بشكلها، من كل ما جدده أساتذته (أبو الخطاب الأخفش، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد)، سواء أكان لك في دائرة النقل، أم مجال التقعيد والتَّبويب والتَّصنيف.

ولكن سيبويه، استطاع أن يقدّم كل ذلك، في إطار نظرية متكاملة واضحة المنهج، شملت جوانب اللُّغة في كل مستوياتها الصَّوتيَّة، والصَّرفيَّة، والتَّركيبيَّة والدَّلاليَّة.

وجاء التَّبويب والتَّصنيف في كتابه، نابعًا من هذا التَّصور الكلي. فقد دلَّت إشاراته الكثيرة في الكتاب، كما تقدَّم، على أنَّه يصنِّف كتابه بناء على خطة مرسومة، وأنَّه قسَّم أبواب كتابه، وصنَّف الظواهر اللُّغوية فيها، وفقًا لدراسة ذات منهج محدد، وكان في تبويبه يعتمد القياس، فيجعل للباب أصلًا أو أصولًا، يقتبس على أساسها ما يتغيَّر في التَّركيب والأبنية، ويوازن بين الأبواب، أو يصنّفها على أساس هذا القياس، هي: قياس التنظير، والتقعيد، وقياس التَّبويب والتَّصنيف، وقياس المسائل، ويعنى به (التَّطبيق على القياس) الذي كان العلماء فيه يختارون مسائل معينة في كل باب، أو قاعدة، يحللون المسائل بأسلوب الموازنة في منهجهم؛ ليبيّنوا أنَّ هذه الظاهرة تجري على القياس الذي اطرد في أصل من أصول الباب، وفي هذا الجانب كانت تحدث

الخلافات بين النحويين، أي أنَّها خلافات في بعض جوانب التطبيق، وليست خلافات في المنهج.

وقد استطاع سيبويه، أن يقدِّم لدارسي اللغة العربية زادًا نحويًّا من الأبنية والتَّراكيب والأساليب الاستعماليّة التي يمكن استغلالها وترتيبها.

الفصل الثالث

منهج سيبويه بين الاستقراء والاستنباط في إبرام الحكم النحوي

المبحث الأول: الاستقراء لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: الاستقراء عند سيبويه.

المبحث الثالث: الاستنباط لغةً واصطلاحًا.

المبحث الرابع: الاستنباط عند سيبويه.

المبحث الأول: **الاستقراء لغةً واصطلاحًا**

أورد أصحاب المعاجم بعض معاني الاستقراء، ومنها: في اللغة مصدر الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة والسين والتاء (استقرى يستقري)، وفعله المجرد (قرى يقرو قروا)، والقرو هو التتبع والقصد.

وقال الفراهيدي: " ويستقريها، ويقروها، إذا سار فيها بنظر حالها وأمرها، وما زلت استقري هذه الأرض قرية قرية "[١].

فالاستقراء، إذا كما جاء في معاجم اللغة، إنَّما هو التتبع والقصد والتفحص لمعرفة حال الشيء.

- **الاستقراء اصطلاحا:**

أورد العلماء معانٍ عدة لمصطلح الاستقراء، إذ عرفه الجرجاني، وقال: " الاستقراء: هو الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته، وإنَّما قال: في أكثر جزئياته؛ لأنَّ الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياسًا مقسَّمًا، ويسمَّى هذا: استقراء؛ لأنَّ مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات [٢].

---

[١] - الفارابي: **الصحاح**، ج٦، ص ٢٤٦٠، ينظر:الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت ١٧٠ هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج ٥، ص ٢٠٣.

[٢] - الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت: ٨١٦ هـ)، **التعريفات**، ط١، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣ م. ج ١، ص ١٨.

وعرّفه التهانوي: " وقولهم الاستقراء هو الحكم على كلّي لوجوده في أكثر جزئياته، وكذا قولهم هو تصفّح الجزئيات لإثبات حكم كلّي لا يخلو عن التسامح لأنَّ الاستقراء قسم من الدليل فيكون مركّبا من مقدمات تشتمل على ذلك الحكم والتصفّح، فالأول تعريف بالغاية المترتبة عليه، والثاني تعريف بالسبب، والمراد بالجزئي الجزئي الإضافي"[١].

وكما ورد من التعريفات في المعاجم الحديثة أنَّ الاستقراء: " هو تتبع الجزئيات للوصول إِلَى نتيجة كُلية"[٢]. ونلاحظ من التعريفات السابقة أنَّ الاستقراء يبدأ بالجزئيات ويلاحظها، لمعرفة ما يجمعها من خصائص.

إنَّ استقراء الجزئيات أساس في تأصيل الحكم النحوي، فإنها تتفاوت في كثرتها وقلتها، ويحمل بعضها المفهوم النحوي التام، أو عدم استيعاب الدرس الشمولي، ويقسم في ذلك إلى قسمين:

١- **استقراء تام:** "وهو أن يستقرئ جميع الجزئيات بإفادته التامة من حيث الاستعمال".

٢- **الاستقراء الناقص:** "فهو استقراء معظم الجزئيات ويفيد الظن، وقد فرّق بينهما التهانوي من حيث الاستعمال، والإفادة، فالتام قليل الاستعمال، وإفادته اليقين أمَّا الاستقراء الناقص، فهو قليل الاستعمال، ويفيد الظن "[٣].

---

[١] - التهانوي، محمد بن علي بن القاضي محمد الفاروقي الحنفي (ت ١١٥٨ هـ)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ط١، ت علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م، ج ١، ص ١٧٢.

[٢] - مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ج ٢، ص ٧٢٢.

[٣] - التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج ١، ص ١٧٢.

وكما أشارت التعريفات السابقة أنَّ الاستقراء التام يتتبع الجزئيات، ويفيد غالبا اليقين، ولكن في حدود اطلاعي أنَّ هناك مسائل جديدة تفيد الظن واليقين، ولذلك يمكن أنَّ يضيق مجال هذا النوع من حيث النتيجة، أمَّا الاستقراء الناقص، فهو يفيد الظن غالبا، ويقل فيه اليقين، فإنَّ مقدماته تكون أعمّ نتيجة.

المبحث الثاني: الاستقراء عند سيبويه

أخذ سيبويه يستقري القرآن الكريم وكلام العرب، ويستنبط من هذا الاستقراء الحكم النحوي، ويعد الاستقراء من المصادر الأساسية التي اعتمد سيبويه عليها لجمع الشواهد الشعرية، والأمثال، والأقوال؛ ولذلك اهتم سيبويه وحرص على تسجيل كلام الناس، واستعمالهم اللغة في حياتهم.

عمل سيبويه على تسجيل بعض الكلمات التي وردت على ألسنة العرب في حياتهم اليومية، وحرص على المصدر الذي يأخذ عنه، فنجده يقول على ما استقراه أو رواه: " وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت، لم يلقنه أحدٌ هكذا"[١].

إذ إنَّ سيبويه يطيل الوقوف على التحليل، والتدقيق حتى يصل إلى المعنى المراد التوصل إليه، ويأخذ بالتحليل، والتمحيص، ويربط بالمعنى الذي يوصل إلى الاستقراء على نهج دقيق واضح ومفسرًا ذلك تفسيرًا دقيقًا للظواهر النحويَّة واللُّغوية؛ لاستقراء حكم نحوي، ومن أمثلة ذلك: "وأمّا قول الناس: كان البُرُّ قَفيزَيْنِ، وكان السَّمْنُ مَنَوَينِ، فإنَّما استغنوا هاهنا عن ذكر الدَّرهم لِما في صدورهم من عِلمه، ولأنَّ الدرهم هو الذي يسعَّر عليه، فكأنّهم إنّما يَسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البر بستّين، وتركوا ذكر الكُرَّ؛ استغناءً بما في صدورهم من عِلمه، وبعلم

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٢٠.

المخاطَب، لأنَّ المخاطب قد علم ما يَعني، فكأَنّه إنّما يَسأل هنا عن ثمن الكُرّ كما سألَ الأوّلُ عن ثمن الدرهم. وكذلك هذا وما أشبهه فأَجْرِه كما أجرتْه العربُ"[١].

وأمَّا قول الناس: " كان البر قفيزين .....كما أجرته العرب " فإن للدليل الاستقرائي حضورًا بارزًا في الدرس النحويّ، ذلك أن هذا الدرس دراسة عقلية وحسية للغة، ولا سيَّما في أثناء تناوله العلل والعوامل وما يتفق مع الكيفية التي يتفق بها الاستقراء مع المعارف العلمية.

إنَّ سيبويه عمل بالاستقراء مما دله على أنَّ الكلام يُبنى من ركنين، وشاهد ذلك كما ورد عنه في الكتاب: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء"[٢].

نلاحظ كيفية استقراء تركيب الجملة من خلال علاقة الإسناد، ومكوناتها، إذ الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل.

نجد أنَّ سيبويه قد استقرأ الكلام العربي إلى مبني ومعرب كما يذكر في الكتاب: (باب مجاري أواخر الكلم من العربية). مما نجده يحدد أقسام الكلمة وبعد ذلك يحدد ما

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص، ٣٩٣.
٢ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٣.

يطرأ عليها حين تدخل في تركيب الجملة، ويكون ذلك هو الإعراب والبناء، و هو دلالة الحركة التركيبية لكل منهما.

ومثال ذلك قول سيبويه: " وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجارى الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن"[1].

ومما سبق وجدنا سيبويه يستقرئ الإعراب، والبناء للكلم في العربية، ويفصل حالات الإعراب، والبناء في الاسم، والفعل، والحرف.

فقد تولى علم النحو اللغة بإخضاعها للتتبع والتفحص ومعرفة حالها وخصائصها، واتَّخذ سيبويه الاستقراء والاستنباط أداة في إخضاع اللغة للتجربة والتوصل إلى قوانين تضبط ظواهرها الجزئية، وهذا بعامة اللغة، أمَّا القرآن الكريم،

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ١٣.

فاستلزم نزوله باللغة العربية استقراء جزئيات هذه اللغة، وضبطها في قوانين تحفظ لها القدسية التي آلت إليها من جهة، وسلامة البنيان اللغوي للقرآن الكريم نحوًا وصرفًا وصوتًا ودلالةً من جهة أخرى، إلّا أنَّ أبا الأسود الدؤلي ٦٩هـ لما فزع إلى التأسيس للعربية بدافع فساد الألسنة وشيوع اللحن؛ كان قد اتَّجه إلى ما ضيف عليه منهما، أي القرآن الكريم، وهذا ما أشار إليه الدكتور عبده الراجحي بقوله: " كانت قراءة القرآن أول ما اهتم به المسلمون.... منذ البداية اشتهر النحاة بالقراءة "[١].

ويرى الباحث أن سيبويه أعطى تصنيفًا لكلام العرب لا أظن أحدا جاء به قبله، فهذا التصنيف من ناحية استعمال العرب للكلام وكثرته وقلته وندرته وغريبه، وشواذه، وخبيثه، وقبيحه، فنراه كعادته لا يفعل تصنيفًا أو ترتيبًا إلا بسبب يجعله يتبع ذلك الترتيب، فهنا بدأ بالأكثر شيوعًا وصولًا إلى ما هو أقل من ذلك، إلا أن الاستقراء عنده يحمل كل ملامح النضج، ومما أكد سيبويه ذلك في تصنيف كلام العرب، حيث قسم المسموع إلى مطّرد، وكثير، وقليل، وقليل جدا، ونادر، وغريب، وغريب شاذ، وخبيث، وقليل خبيث، وضعيف، وضعيف قبيح، ومن ذلك قوله:

" التنوين والنون عربي مطرد "[٢]، أي لا يكاد تركيب من كلام العرب يخلو من النون أو التنوين، وهما مستديمتان فيه بلا انقطاع، والتنوين هو محور مهم من المحاور التي يقوم عليها علم النحو، فهو علامة إعرابية لأغلب الكلمات المنقطعة عن أل التعريف،

---

[١] - الراجحي، عبده الراجحي، **النحو العربي الدرس الحديث**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص١٢، ١٣.

[٢] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٩٧.

والسامع لكلام العرب يلحظ أن النطق بالنون والتنوين مستمر لا ينقطع ولا يتوقف، وهذا ما قصده سيبويه بقوله: مطّرد.

" أمَّا الأفعلاء، مكسرا عليه الواحد للجمع فكثير"[١]، ووزن أفعلاء كثير في كلامهم، وهو جمع تكسير، ونجده بكثرة في القياس على الصفة في وزن فعيل معتلّ اللام أو المضعّف، مثل: قويّ أقوياء، شديد أشدّاء، وورد هذا الوزن سماعيّا أيضا في جمع نصيب، وخميس، وقس على ذلك مما يصعب حصره في هذا المقام.

" ويكون على أفعلان وهو قليل"، وزن أفعلان وهو قليل، فهذا الوزن يمكن حصر ما جاء عليه من الكلمات لقلة استعماله وقلة الكلمات التي جاءت عليه، فمثّل عليها سيبويه بكلمة: أنبجان، وهو صفة، يقال عجين أنبجان، وأرونان، وذكربيت النابغة الجعدي:

فَظَلَّ لِنِسْوةِ النُّعمْانِ منا عَلَى سَفَوانَ يومٌ أرْوَنَانُ

ويكون على إفعلاء، ولا نعلمه جاء إلا في الإربعاء، وهو اسم"[٢].

" ويكون على فاعولاء في الأسماء، وذلك عاشوراء، وهو قليل، ولا نعلمه جاء وصفا، ووزن فاعولاء ذكر سيبويه أنه قليل، مثل عاشوراء "[٣].

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص ٢٤٨.
[٢] - **المرجع السابق**، ج ٤، ٢٤٨.
[٣] - **المرجع السابق**، ج ٤، ص ٢٥٠.

"ويكون على أُفعُلانٍ، في الاسم والصفة. فالاسم: أُفعُوانٌ، والأُرجُوان والأُقحُوان. والصفة نحو: الأُسحُلان، والأُلعُبان."[١]، يذكر سيبويه هنا أنَّ وزن أُفعُلان يأتي في الاسم ممثلًا عليه بكل من الأُفعوان وهو ذكر الأفعى[٢]، والأُرجوان وهو اللون الأحمر القانئ[٣]، والأُقحوان بضم أوله، وهو " وهو من نبات الرّبيع، مُفَرَّض الورق، صغيرٌ، دَقيقُ العِيدان، طيِّب الرّيحِ والنّسيمِ، له نَوْرٌ أبيضُ منظومٌ حول بُرْعومتِه، كأنّه ثغر جارية، الواحدة: أقْحُوانة"[٤]، كما يأتي هذا الوزن في الصفة كذلك، ومثَّل عليها بكلمتي الأُسحُلان؛ أي الطويل[٥]، والأُلعبان بمعنى كثير اللعب[٦].

ومن أمثلة الاستقراء " مررت بقائمًا رجل، فهذا أخبث من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أسقط قائمًا الرجل، فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه"[٧].

فيوضِّح سيبويه قبح وضعف التركيب اللّغوي الذي يتم الفصل فيه بين الجار والمجرور مثل: مررت بقائمًا رجل، فهنا تم الفصل بين الجار والمجرور، مع العلم أنَّ

١- سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص ٢٤٨.

٢- الأزهري، محمد بن أحمد، (ت: ٣٧٠ هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج٣، ص ١٤٨.

٣- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت: ٤٥٨ هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج٧، ص ٥٤٦.

٤- الفراهيدي، **العين**، ج٣، ص ٢٥٥.

٥- ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص ٣٣٠.

٦- الحميري، نشوان بن سعيد، (ت: ٥٧٣ هـ)، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ج٩، ص ٦٠٦٥.

٧- سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ١٢٤.

التركيب من الناحية الإعرابية صحيح، ولكنه قبيح وضعيف من الناحية اللغوية، ونلاحظ أنَّ سيبويه أطلق على هذا المثال حكمين هما: القُبح، والضعف.

وما قصده سيبويه بالقُبح هو " الحكم على الاستعمال اللغوي المخالف لفظًا لما عُرف عن العرب في كلامهم سواء أأثر ذلك على المعنى أم لم يؤثر"[١]. وأما الضعيف فهو الذي يمثل استعمالًا جائزًا للتركيب لكنه مخالف للكلام المشهور عند العرب[٢].

" أمَّا جبى ويجبى، وقلى ويقلى، فغير معروفين إلّا من وجه ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما "[٣]، يقع هذا الحكم تحت موضوع فعَل يفعَل؛ حيث تتقيد أفعال هذه المجموعة بحكمٍ صوتيٍّ بحت، متصل بطبيعة الحروف المكونة للفعل، وهي أن الحروف المتصلة بالفعل تكون أحد الحروف الحلقية، وهذا ما ذهب سيبويه إلى تعليله في موضعٍ آخر من كتابه، فقال: "باب ما يكون يفعل ومن فعل فيه مفتوحا وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لاماً أو عيناً... وإنَّما فتحوا هذه الحروف؛ لأنَّها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو."[٤]. فنجد هنا أنَّ تعليل سيبويه قائمٌ على العلاقة بين الجرس الصوتي للفتحة وحروف الحلق، فنطق هذه الحروف يصحبه

١- عجيل، صالح، الفرار **اللغوي في كتاب سيبويه: دراسة في استقرائه واصطلاحه وعلله**، جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (١٦)، ٢٠١٤م، ص ٣٧٨.

٢-المصاروة، جزاء، (٢٠١٥م)، **الاستعمال اللغوي القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه**، مجلة العلوم الإسلامية، العدد (٢٥)، ص ١٢٠.

٣- سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص ١٠٦.

٤- **المرجع السابق**، ج٤، ص ١٠١.

انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيد التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة[١].

ويُستثنى من هذه القاعدة بعض الأفعال التي لم تكن عينها أو لامها حرف حلقي، كحبى يحبى، وقلى يقلى[٢] إلا أنَّ سيبويه يبين لنا أنه أمسك عن الاحتاج بهما؛ لأنّهما غير معروفين إلّا من وجه ضعيف، بخلاف استدلاله بـ أبى يأبى التي شبهها بـ قرأ يقرأ[٣]. من هنا أُمسك عن الاحتجاج بحبى يحبى وقلى يقلى.

وممّا سبق نجد أنَّ الاستقراء عند سيبويه جاء بالاعتماد على الشواهد التي ساقها في كتابه، والتي جاءت من استقراء كلام العرب؛ لاستنباط الحكم النحوي، وهنا لابد من الإشارة إلى أنَّ العلاقة بين الاستقراء، والاستنباط مترابطة، فكل منهما يعتمد على الآخر.

١- النحاس، مصطفى، **من قضايا اللغة**، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط١، ١٩٩٥م، ص ١٢٠.
٢- سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص ١٠٦.
٣- **المرجع السابق**، ج٤، ص ١٠٥.

المبحث الثالث: الاستنباط لغةً واصطلاحًا

- **الاستنباط لغة:** استنبط يستنبط ، استِنباطًا ، فهو مُستنبِط ،والمفعول مُستنبَط.

واستنبطه، وقد أورد العلماء تعريفات عدة لمعنى الاستنباط لغة ومنها:

١- أوجد واخترع: استنبط آلة جديدة :أوجدها من شيء، اخترعها. "[١].

٢- الاستخراج: قال الزجّاج: " معنى يستنبطونه فِي اللغة يستخرجونه "[٢].

٣- "واستنبط الفقيه إذا استخرج الفقه الباطن باجتهاده وفهمه. قال الله عز وجل:{لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ} [النساء: ٨٣]

٤-"استنبط فلان صار نبطيًّا والشيء استخرجه مُجْتَهدًا فيه، ويُقال استنبط الفقيه الحكم، واستنبط الجواب تلمسه من ثنايا السُّؤَال، واستنبط من فلان خبرًا استخرجه بمحاولة"[٣].

ونلاحظ من التعريفات السابقة أنَّ الاستنباط:هو الإيجاد، واستخراج باطن الشيء، أو استخراجه بمحاولة.

---

[١] - عبد الغني أبو العز، **معجم الغني، معاجم صخر**، ج ١، ص ٣٢٣٢.
[٢] - ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٧، ص ٤١٠.
[٣] - مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ج ٢، ص ٨٩٨.

- **الاستنباط اصطلاحًا**

١- الاستنباط اصطلاحًا: "استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة"[١].

٢- الاستنباط: أسلوب تستخلص فيه قاعدة عامة من أمثلة متشابهة[٢].

- **الاستنباط عند سيبويه**

لم يكن هناك إحاطة عامة قبل عصر سيبويه بالأصول التي اعتمد عليها النحويون، أي استنباط الأحكام في التراكيب اللّغوية، فلم يصل شيء من النصوص التي يمكن من خلالها متابعة الاستدلال، واستنباط الأحكام في كلام العرب، إلّا أنّ سيبويه نهج على ذكر ما قدمه النحويون مثل: عبد الله بن اسحق، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس بن حبيب.

إلّا أنَّ الدرس النحويّ مضى في تطور بنَّاء، وممَّا جاء على يد عبد الله بن اسحاق كما أشار سيبويه في كتابه: " إنَّ سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأنَّ المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمَّى المؤنث بالمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكر".إنّ تسمية المؤنث باسم المذكر على ثلاثة أحرف وأوسطها

---

[١]- الجرجاني، **التعريفات**، ص ٢٢.

[٢]- عبدالعليم ابراهيم (ت ١٣٩٥ هـ)، **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، مكتبة غريب، مصر، ص ١٩.

ساكن كما رأى سيبويه، لا ينصرف، وكونه خفيفا بالأصل يوجب له الثقل كما هو في التأنيث[١].

وقد أثبت سيبويه في هذه الأمثلة مرحلة إجراء الاستنباط على إجراء القياس على الأصول من الألفاظ المفردة كما هو بالمثال الذي سبق من قياس الأصول على الفروع والفروع على الأصول ومن الأمثلة أيضا على ذلك، قال:" وعلى ذا أنشدَ بعض الناس هذا البيت رفعا للفرزدق:

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ... دارُ الخليفةِ إلاّ دارُ مروانِ

جعلوا غير صفة بمنزلة مثل، ومَن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بد من أن ينصب أحدَهما، وهو قول ابن أبي إسحاق.

ففي إنشاد هذا البيت أربعة أوجه في الإعراب:

١) رفع (غيرُ واحدةٌ) ورفع(دارُ مروان).

٢) رفع(غيرُ) ونصب(دارَ مروان).

٣) نصب(غيرَ) ونصب (دارَ مروان).

٤) نصبهما جميعا.

إلا أن رفع (غيرُ واحدةٌ) نعت (لدار)، وما جاء منصوبا فهو على الاستثناء [٢].

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٢٤٢، ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**،ج ٤، ص ١٢، ١٣.

٢ - سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٣٤٠، ٣٤١، ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج ٣، ص ٨٥.

وقوله أيضا:" ولو قلت: إيّاك الأسدَ، تريد من الأسد، لم يجز كما جاز في أنْ، إلاَّ أَنّهم زعموا أنّ ابنَ أبي إسحاقَ أجاز هذا البيت في الشعر:

إيّاك إيّاك المِرَاءَ فإنّه... إلى الشَرّ دعاءٌ وللشّرّ جالِبُ

كأَنّه قال: إيّاك، ثم أَضْمَرَ بعد إيّاك فعلاً آخرَ، فقال: اتّقِ المِرَاءَ"، جاء بالمصدر ولم يُحسن حذف حرف الجر، ولكن سيبويه ذهب إلى أنَّ المراء منصوبًا بالفعل غير الفعل لإياك، وإنّما أضمر بعد إياك تقديره(اتق المراء)، وقد يجوز حمل المراء على تمادي في إسقاط حروف الجر، وأراد ابن اسحاق بهذا المثل الحذف والتقدير، وهو قياس الأغراض [1].

أورد سيبويه أمثلة تدل على تطور استنباط الحكم النحوي على علم ابن اسحاق بها مثل نظرية العامل، وقال في ذلك:" أما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبدا إلا المسكين، يحمله على الفعل. وإن قال ضربانى قال المسكينان، حمله أيضا على الفعل. وكذلك مررت به المسكين، يحمل الرفعَ على الرفع، والجرَّ على الجر، والنصب على النصب. ويزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق"[2].

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٢٧٩، ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج٢، ص ١٨٦، ١٨٧.
[2] - سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٧٧.

اعتمد سيبويه في استنباط أحكام النحو على السماع من كلام العرب الفصيح، وقد حمل بعضه على بعض مما نتج عنه وفرة من ضوابط الكلام وأحكامه.

وممّا يشير إليه سيبويه في إبرامه لأحكام الظواهر اللغوية التي يبرم الحكم لها يقول في أول باب من كتابه:" هذا باب علم ما الكلم من العربية "، فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "، وهنا الحكم لم يعرف إلا بالاستنباط بانتقاله من الحكم العام بأقسام الكلمة الى الخاص اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "[1].

وقد استنبط سيبويه أحكام النحو على قياس النظائر، وهو حمل شيء على شيء؛ ليبين التناظر في البنية، أو المجرى، فيستنبط ما تشترك فيه عناصرها من مجرى، وبهذه الطريقة يستنبط سيبويه العوامل ومعمولاتها.

يقول سيبويه " ففي هذا باب المسند والمسند إليه ": وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه.

وهو قولك (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك) ومثل ذلك (يذهب عبد الله)، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء "[2].

ذكر سيبويه أنَّ الجملتين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وذلك لا يمكن أن يتم المعنى إلّا بإسناد أحدهما إلى الآخر ممثل بالجملة الاسمية، ومرة بالجملة الفعلية.

---

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٢.
٢ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٢٣.

يقول سيبويه " ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: " كان عبد الله منطلق " و (ليت زيدا منطلق)، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده، واعلم أنَّ الاسم أول أحواله الابتداء، وإنَّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء، والجار على المبتدأ، ألا ترى أنَّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام ما ذكرت لك، إلا أن تدعه، وذلك أنَّك قلت: (عبد الله منطلق)، إن شئت أدخلت (رأيت) عليه، فقلت (رأيت عبد الله منطلقًا)، أو قلت (كان عبد الله منطلقًا) أو (مررت بعبد الله منطلقًا)، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أو العدد، والنكرة قبل المعرفة "[1].

لقد حمل سيبويه الكلام بعضه على بعض، فتولد عن ذلك الموضع الذي هو لكل عنصر موقع خاص به، يقوم بوظيفته النحوية، ونتج عن ذلك مفهوم النظير.

نلاحظ أنَّ موضع العامل كان في الابتداء، وهو عامل معنوي، ومرة (كان) و(ليت) وهما عاملان لفظيان، ومرة (رأيت) وهو عامل مركب، وكذلك (مررت)، غير أن رأيت تعدى إلى ما كان مبتدأ بنفسه، و(مررت) تعدى إليه بحرف الجر، وسيبويه يعتبر المجرور في مثل هذا التركيب موضع نصب"[2].

---

[1] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٢٣، ٢٤.
[2] - **المرجع السابق**، ج ١، ص ٩٢.

نلحظ أن سيبويه يحمل بعض الكلم على بعض، فيستنبط ما تشترك فيه من بنية، بعد أن يجعل الصحيح منها أصلًا، ثم يكتشف تغيراتها ويفسرها بعلل استعمالية نطق بها العرب.

استنبط سيبويه الأحكام النحوية بشكل أساسي على الإعراب المتأثر بالعامل وقد نص عليه قوله: " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة.... النصب في الأسماء: رأيت زيدا، والجر: مررت بزيد، والرفع: هذا زيد [1].

وقد علل سيبويه شذوذ الفعل المضارع عن القياس بمشابهة اسم الفاعل له باللفظ والمعنى، يقول: " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين.....، والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل، والرفع: سيفعل، والجزم: لم يفعل، وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال، وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إنّ زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فعل اللام. وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٣، ١٤.

للمعرفة" فإن مقاربة الفعل المضارع بقوله: " إنّ زيدا ليفعل"، بمعنى الحال أو المستقبل جاز أنَّ تقول: " زيدا لفاعل" [١].

وقد نهج سيبويه في استنباط الأحكام النحوية في كتابه على التمسك بالأصل في إبرام حكم ومن أمثلة ذلك حيث يقول: " الفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل. ولم يسكِّنوا آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب. وتقول: إن فعل فعلت، فيكون في معنى إنَّ يفعل أفعلَ، فهي فعل كما أنَّ المضارع فعل، وقد وقعت موقعها في إنَّ، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن" [٢].

يفسر ذلك السيرافي في شرحه للكتاب إذ يقول: " إنَّ الأفعال من حقها أن تكون مسكنة الأواخر، والأسماء من حقها الإعراب، ومن الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي، وتوسط الفعل الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع لنقصان مضارعته، وزاد على فعل الأمر لما فيه من المضارعة، فلم يسكن كفعل الأمر لفضله عليه، وبني على حركة واحدة إذ كان المتحرك أمكن من الساكن [٣].

١- سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٣، ١٤، ينظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ج ١، ص ٤٨.
٢ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٦.
٣ - السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج ١، ص ٧٧.

ويقول سيبويه في فعل الأمر: " والوقف قولهم: اضرب في الأمر، ولم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعدكم، وإذ من المتمكنة"، وذلك أنَّ فعل الأمر لم يضارع الفعل المضارع، ولم يضارع الأسماء بوجه من وجوه المضارعة، فبني على السكون لأنه أشبه الحروف [١].

وأمَّا ما استنبط به الأصل في البناء للحروف، والأصل في البناء أن يكون على السكون، ومثال ذلك قول سيبويه: " والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى، وليست بأسماء ولا أفعال، قولهم: سوف، وثم، والكسر فيها قولهم في باء الإضافة ولامها: بزيد ولزيد، والضم فيها: منذ، فيمن جربها، لأنها بمنزلة من في الأيام، والوقف فيها قولهم: من، وهل، وبل، وقد"، بنيت الحروف على الفتح، مثل: سوف، وثم، ومن حكمهما أن يكونا ساكنين، إلا أنه التقى الساكنان في آخر الحرفين؛ فكانت الفتحة أخف، وبعضها ما بني على الكسر، وبعضها على الضم، وبعضها على الوقف [٢].

ومن مثال ما نهج به سيبويه في استنباطه للأحكام في كتابه باب علم الكلمة من العربية، ففي الأبنية والأوزان حيث قال: " فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد"، أمَّا للفعل المضارع حيث مثل بذلك وقال: " يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب" حيث مثل بمصادر هذه الأفعال وقال: " هذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله، والأحداث نحو الضرب والحمد

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٧.
[٢] - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٧، ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج ١، ص ٨٧.

والقتل"، وذكر حروف الزوائد التي تلحق الفعل المضارع في قوله:"وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن" [١].

ومثل لفعل الأمر من حيث الأبنية وقال: " اذهب واقتل واضرب" ومثل عليها كما سبق، فبني على السكون، لأنه أشبه الحروف، حيث قال:" الوقف قولهم: اضرب في الأمر، ولم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعدكم وإذ من المتمكنة" [٢].

وقد مثل سيبويه في استنباط الحكم النحوي من خلال حديثه عن اسم الفاعل وما ألحق من صيغ المبالغة حيث قال: " وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعول، وفعال ومفعال، وفعل. وقد جاء: فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير"أن اسم الفاعل الذي فيه معنى المبالغة، يجري مجرى اسم الفاعل، فجمع سيبويه الأبنية التي تكون للمبالغة، فقال: فعول، وفعَّال، ومفعال، وفعْل، وفعيل [٣].

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٢، ١٣.
٢ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ١٢، ١٧.
٣ - **المرجع السابق**، ج ١، ص ١١٠، ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج ١، ص ٤٤٠.

إلّا أنّه ربط اسم الفاعل بالفعل المضارع المبني لفاعله، واسم المفعول بالفعل المبني للمفعول حيث قال: " فمفعول مثل يفعل، وفاعل مثل يفعل"، دون أن يمثِّل لها[1].

اعتمد سيبويه على تأصيل الحكم النحوي من خلال الأبنية، والتراكيب، والدلالات بشواهد مثَّل لها من كلام العرب مفسرًا ذلك بمنهج الموازنة القائم على الاستدلال بالشاهد الفصيح من كلام العرب.

إلّا أنَّه كان يعرض المثال، ثم يقيس عليه، ويستقرئ الأحكام، ويستنبط منها الظواهر اللغوية، ويبرم الحكم النحوي من خلالها.

إنَّ منهج سيبويه يعتمد على الاستقراء، والاستنباط في إبرام الحكم النحوي تنقُّل القارئ البارع في تحديد موطن الشاهد، ووجه الاستشهاد فيه من حيث التنقل مع الجزء إلى الكل، ومن الكل إلى الجزء مع تنوّع المضمون اللغوي قائمًا على القياس في تطور اللغة محافظا على الأصل.

إذ إنَّه يتصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي، ويثبت ذلك بدليل فيه مركَّبًا من مقدمات تشتمل على ذلك الحكم والتصفح، ويعرِّفُ الغاية المترتبة عليه، إلَّا أنَّه يلاحظ، ويتتبع الجزئيات حتى يصل إلى نتيجة كلية.

---

١ - سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ١٠٩.

استقرأ سيبويه القران الكريم، وكلام العرب، واستنبط من هذا الاستقراء أنموذجًا لغويًّا، فكان الاستقراء عنده مصدرًا اعتمد عليه؛ لجمع الشواهد الشعرية، والأمثال، والأقوال، وحرص على تسجيل كلام العرب، واستعمالهم اللغة في حياتهم، فتتبع بعض الكلمات التي وردت على ألسنة العرب في حياتهم اليومية، وأطال الوقوف على التحليل، والتدقيق؛ حتى يصل إلى المعنى المراد التوصُّل إليه، وأخذ يربط بالمعنى الذي يوصل إلى الاستقراء على نهج دقيق واضح، ومفسرًا ذلك تفسيرًا دقيقًا للظواهر النحوية، واللغوية في إبرام حكمه النحوي.

إذ إنَّه استنبط الأحكام في التراكيب اللغوية ونهج على ذكر ما قدمه النحويون مثل: عبد الله بن اسحق، وأبي عمر بن العلاء، والخليل، ويونس بن حبيب، وغيرهم. وقد أثبت سيبويه مرحلة الاستنباط على إجراء القياس على الأصول من الألفاظ المفردة.

الخاتمة

- **الخلاصة**

هذه دراسة موسومة بـ " إبرام الحكم النحوي عند سيبويه مصادره وتفسيراته" وقد احتوت على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وشملت المقدمة على بيان منهج سيبويه في إبرام الحكم النحوي، وعلى مشكلة الدراسة، وأهميتها، وفرضياتها، والتمهيد تناول التعريف بسيبويه، ووصف كتاب سيبويه، وتحديد مفهوم الحكم لغة واصطلاحًا.

أمَّا فصول الدراسة، فقد جاء الفصل الأول بعنوان: "مصادر سيبويه السماعية في إبرام الحكم النحوي"، ويدرس هذا الفصل كيفية إبرام الحكم النحوي عند سيبويه بالاعتماد على المصادر السماعية وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب الفصحاء في حياتهم اليومية، أما الفصل الثاني، فكان بعنوان: "القياس وأثره في توجيه إبرام الحكم النحوي"، إذ يدرس هذا الفصل أنواع القياس عند سيبويه، وكيف كان يستخدم كل نوع من هذه الأنواع في استنباط الحكم النحوي وإبرامه ؟ وأخيراً الفصل الثالث جاء معنونًا بـ "منهج سيبويه بين الاستقراء، والاستنباط في إبرام الحكم النحوي"، وانتهت الدراسة بخاتمة متضمنة الخلاصة، والنتائج، والتوصيات.

*** النتائج:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن بيانها على النحو الآتي:

١- بنى سيبويه الحكم النحوي على أصول معينه يستقيها من مصادره السماعية وهي: القرآن الكريم، والشعر العربي، وما هو متداول على ألسنة العرب الفصحاء في حياتهم اليومية، إلا أنَّه استشهد بالقليل من الحديث النبوي الشريف بعد القرآن الكريم؛ وذلك لجواز روايته بالمعنى.

٢- استشهد سيبويه في كتابه بآيات من القرآن الكريم بلغ عددها ثلاثمئة وسبع وتسعون أية مع إسقاط المكرر منها، وبلغ عدد الشواهد الشعرية ألف وخمسون بيتا، حيث عرف قائلي ألف بيت، ولم يعرف قائلي الخمسين الباقيات، وبلغ عدد الأحاديث النبوية ثمانية أحاديث.

٣- كان السماع عند سيبويه ينقسم إلى سماع مباشر، وآخر غير مباشر، فالمباشر كان من خلال سماعه للشاهد ولذلك كثر في كتابه (سمعنا من يوثق بعربيته، وأنشدنا فلان، قول العرب، ومثل قولهم، وإنشاد بعض العرب)، وسماعه غير المباشر من خلال رجوعه إلى شيوخه.

٤- كان سيبويه يبني الحكم النحوي معتمدًا على توجيهات شيوخه وتفسيراتهم، التي يوضح من خلاله التصور الذي انتهى إليه في بناء الحكم النحوي.

٥- اعتمد سيبويه على التحليل والتأويل الذي يصدر عنهما توجيهه للمسألة النحوية وإبرام الحكم النحوي.

٦- صنَّف سيبويه الكتاب على التبويب، فيضع الحكم، ويضع المعالم له، ثم يعرض الأحكام جملة أو آحادا، ويؤول الألفاظ، ويحلل التراكيب، ويقدر المحذوف، ويستقرئ المعنى المراد.

٧- استدل سيبويه على ما يحتَجّ به لحكم نحوي، وأخرى يحتجّ بها؛ لأنّها خارجة عن الحكم النحوي، فبحث لها عن تخريج، إما بالاجتهاد أو بسؤال أحد شيوخه.

٨- حلَّل سيبويه الشواهد الشعرية على الحكم النحوي، تحليلًا دلاليًّا يصل فيه إلى الحكم من حيث ذكر اللفظ والدلالة، وسياق الجملة، والضوابط التي تعتمد عليها في إيصال الحكم المستشف.

٩- أسَّس سيبويه كتابًا على علم دقيق النقل عن العرب، واستقصاء عن اللغات من كلام العرب، واعتمد على منهج القارئ الذي ينقل فيه واقعية النص المحكية من حيث اللغة.

١٠- لم يكن استشهاد سيبويه بما سمع من كلام العرب من الشعر الذي لم يعرف قائله أساسا بنى عليه حكمًا أو موضعًا قاس عليه؛ إنَّما كان تمثيله به تقوية واستئناسًا لا غير.

١١- أساس مبادئ القياس عند سيبويه هي(نظرية الأصل)، التي هي الأصل والأساس في إبرام الحكم النحوي.

١٢- بيَّنَ سيبويه وجه القياس في المسائل، ويذكر الأحكام، ويعرض آراء مختلفة في الموضع الواحد

١٣- اتَّخذ سيبويه من القياس وسيلة لتطور اللغة بما يبقيها محافظة على أصالتها.

١٤ – جاء كتاب سيبويه مليئا بالاستقراء؛ لأنَّه أقامه على التمثيل بالشاهد اللغوي، وتفسير الظاهرة اللغوية، وبيان جوانبها.

١٥- اعتمد سيبويه في استنباط أحكام النحو على السماع من كلام العرب الفصيح، وبعد استقرائه بجميع أنواعه وصولًا إلى الحكم النحوي، وصياغته ليصبح قاعدة تحكم الكلام.

١٦- كان سيبويه يستنبط من خلال القياس بأنواعه الحكم النحوي، ويطبقه على الحالات المشابهة، ويكون أحيانًا من خلال العلة أو من خلال الشبه، أو الطرد أو النظير، أو الضد.

- **التوصيات**

يوصي الباحث بمزيد من الدراسات في كتاب سيبويه، فهو أساس الدرس اللغوي على اختلاف مستوياته النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية.

ويوصي الباحث على وجه الخصوص بـِ:

١- دراسة استقراء واستنباط سيبويه للحكم على عمق الدرس النحوي في إبرام الحكم النحوي، وإثارة اهتمام الباحثين اللغويين؛ لإظهار مدلولات جديدة حسب الواقع اللغوي وتطوره المبني على ثبات الأصل.

٢- دراسة الإرث اللغوي للخليل ويونس بن حبيب، ومنهجيهما في الدرس النحوي من خلال الكتاب؛ وذلك لأن سيبويه تتلمذ على يديهما، ولعودته كثيرا إلى نتاجهما العلمي في إبرام الحكم النحوي ولبروز إرثهما اللغوي في الكتاب، واستشهاده بكثير مما قالوا.

- **المصادر والمراجع**

– ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨ هـ): **النبوات**، ت عبد العزيز بن صالح، الرياض، أضواء السلف، الرياض، ط١، ٢٠٠٠ م.

– ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ): **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط٤.

– ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد الشيباني(ت ٢٤١ هـ): **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ت شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، أشراف د عبد الله بن عبد المحسن التركي، متونه، الرسالة ط١، ١٤٢١-٢٠٠١ م.

– ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(ت ٨٠٨ هـ)، مقدمة ابن خلدون، ت علي عبد الواحد، لجنة البيان العربي، ط١، ١٩٦٢م.

– ابن دريد، محمد بن الحسن(ت ٣٢١ هـ): **جمهرة اللغة**، ت حمزة بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧ م.

– ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي(ت ٣١٦ هـ): **الأصول في النحو**، ت عبد الحسين الفتلي، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة.

– ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل (ت ٤٥٨ هـ): **المحكم والمحيط الأعظم**، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م.

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ): **مجمل اللغة لابن فارس**، ت زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦ م.

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت ٧١١ هـ): **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٤١٤ هـ.

- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس(ت ٣٨١ هـ): **العلل في النحو**، ت مها مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٤٢٦هـ.

- أبو داوود، سليمان بن داوود الطيالسي البصري(ت ٢٠٤ هـ): **مسند أبي داوود**، ت محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط ١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م، حديث رقم، ١٥٩٩.

- أبو غريبة، عصام عيد فهمي، **أصول النحو العربي عند السيوطي بين النظرية والتطبيق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ٢٠٠٦.

- الأزدي، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر(ت ٢٨٥ هـ): **المقتضب**، ت محمد عبد الخالق، بيروت، عالم الكتب.

- الأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ): **تهذيب اللغة**، ت محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.

- الأنبا ري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري،(٥٧٧ هـ): **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، ت إبراهيم السامرائي ،الزرقاء ، مكتبة المنار، ط٣ ،١٩٨٥ م .

- _____، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ت سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٩٧١ م.

- _____، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣ م.

- أنيس، إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦ ١٩٧٨م.

- بابشاذ، طاهر بن أحمد(ت ٤٦٩ هـ): **شرح المقدمة المحسبة**، خالد عبد الكريم، الكويت، المطبعة المصرية، ط١، ١٩٧٧ م.

- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، **صحيح البخاري**، ت محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢ هـ

- البرمكي، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، (٦٨١ هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ت إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٠٠م.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ): **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤.

- التهانوي، محمد بن علي بن القاضي محمد الفاروقي الحنفي (ت ١١٥٨ هـ): **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ت علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.

- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦ هـ): **التعريفات**، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣ م.

- الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو**، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

- _____، **دراسات في كتاب سيبويه**، الكويت، وكالة المطبوعات.

- حسان، تمام حسان، **الأصول**، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠م.

- الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت ٧٥٦ هـ): **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.

- الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، الأطلسي، ط٢.

- الحميري، نشوان بن سعيد (ت ٥٧٣ هـ): **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩٩ م .

- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، (ت ٦٢٦ هـ): **معجم الأدباء**، ت إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣ م.

- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (ت ٤٦٣ هـ): **تاريخ بغداد**، ت بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٢ م.

- الخطيب، الحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ): **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ت محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- خليل، حلمي خليل، **العربية والغموض(دراسة لغوية)**، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط٢، ٢٠١٣ م.

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٨٤ هـ): **سير أعلام النبلاء**، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥ م.

- _____، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأ**علام، ت بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣.

- الراجحي، عبده الراجحي، **النحو العربي الدرس الحديث**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

- _____، **دروس في المذاهب النحوية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠م.

- الرازي، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ): **معجم مقاييس اللغة**، ت عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩ م.

- الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت ٣٨٤ هـ): **رسالة الحدود**، ت إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر.

- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧ هـ): **مجالس العلماء**، ت عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٣م.

- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر(ت ٧٩٤ هـ): **البرهان في علوم القرآن**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٧م.

- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، (ت ١٣٩٦ هـ): **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م.

- سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، ١٩٩١.

- السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ): **أخبار النحويين البصريين**، ت طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، المدرسين بالأزهر الشريف، الناشر مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٦ م.

- _____، **شرح كتاب سيبويه**، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٨م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١ هـ): **الاقتراح في أصول النحو**، ت عبد الحكيم عطية و علاء الدين عطية، دمشق، دار البيروني، ط٢، ٢٠٠٦ م.

- _____، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

- _____، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ت فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨ م.

- عبدالغني أبو العز، **معجم الغني**، معاجم صخر.

- عجيل، صالح، **الفرار اللغوي في كتاب سيبويه: دراسة في استقرائه واصطلاحه** وعلله، جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية، ٢٠١٤ م.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦ هـ): **اللباب في علل البناء والإعراب**، ت عبد الإله النبهان، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥م.

- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت ١٧٠ هـ): **كتاب العين**، ت د مهدي المخزومي ود إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- فوال، عزيزة فوال بابتي، **المعجم المفصل في النحو العربي**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب.(٨١٧ هـ): **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، ط ١، دار سعد الدين، ٢٠٠٠ م.

- _____، **القاموس المحيط**، ت محمد نعيم، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥ م.

- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (٦٤٦ هـ): **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، بيروت، المكتبة العنصرية، ط ٢، ١٤٢٤ هـ.

- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤ هـ): **الكليات**، ت عدنان درويش، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط١، ١٩٧٥م.

- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، القاهرة، ت إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار) دار الدعوة.

- المراغي، أحمد بن مصطفى (ت ١٣٧١ هـ)، **علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»**.

- المصاروة، جزاء، **الاستعمال اللغوي القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه**، مجلة العلوم الإسلامية، العدد ٢٥، ٢٠١٥ م.

- مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو**، جامعة المدينة العالمية.

- النحاس، مصطفى، **من قضايا اللغة**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط ١، ١٩٩٥.